الفصل الثامن

تأثير الثقافة

في التنشئة الاجتماعية السياسية

obeikandl.com

obeikandl.com

تشكل القيم والعادات أو الممارسات الاجتماعية بمجموعها الثقافة. وبما انه ظهر أعلاه أن هذه القيم والممارسات الاجتماعية تمثل مظهران لشيء واحد هو السلوك، فيحصل أن يكون لبعض من هذه القيم والممارسات الاجتماعية أو الثقافة أبعاداً سياسية تؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد والجماعة بمعنى أنها تؤثر في السلوك السياسي. وتؤكد بعض الدراسات على ما تقدم، إذ تُشير إلى أن الديمقراطية، على سبيل المثال، أو نقيضها التسلطية، كسلوك ليست انعكاسا لمؤسسات وأبنية فقط؛ وإنما هي أصلا مجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر والممارسات التي يحملها، وتعود عليها الحكام والمحكومين[1]. وفي هذا الصدد قيل:

فالعبرة في النظام الديمقراطي ليست مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات السياسية - الدستور، والمجالس النيابية، والانتخابات الدورية، والأحزاب، وجماعات المصالح، ووضوح الحدود بين نطاق اختصاص السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحرية الصحافة، واستقلال وحياد القضاء - وإنما باحترام الدستور وتوظيف المؤسسات، ومزاولة الإجراءات بدرجة يُعتد بها من الايجابية والفاعلية، ويقتضي ذلك وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالاقتدار السياسي، والأيمان بضرورة وجدوى المشاركة، والتسامح المتبادل، وتوافر روح المبادرة، ولا شخصانية السلطة والشعور بالثقة السياسية. ولا يعني القول بضرورة سيادة ثقافة سياسية مواتية للديمقراطية أيمانا بمبدأ الحتمية الثقافية كل ما في الأمر؛ أن وجود هذا النسق الثقافي يُساعد ويُنمّي الممارسة الديمقراطية بينما يتسبب غيابه في عرقلتها. وفي الوقت نفسه، يُسهم الحكم الديمقراطي في خلق بناء نفسي وعقلي ينتصر للديمقراطية بينما تؤدي اوتوقراطية الحكم إلى أقرار حل عام يكرس التسلطية السياسية. العلاقة اذن جدلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية"[2]. وقيل أيضا: تتأثر التنشئة، من خلال هيئات التنشئة المذكورة سابقا، بالمقابل، بأنظمة المجتمع الفرعية المسيطرة والنخب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والفكرية"[3]. فضلا عن ما تقدم، يمكن القول أن هذه القيم والاتجاهات والمشاعر والممارسات الاجتماعية لبعض منها أبعادا سياسية مُشكلة في النهاية ثقافة سياسية لها تأثيرها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية.

([1]) Ronald J. Pennock, Democratic Political Theory, Princeton, Princeton University Press, 1979,
pp.236-253.
نقلا عن: د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985، ص 65.

([2]) Ibid.
نقلا عن: المصدر السابق.

[3] Dekker, Henk. Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, et al, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, op.cit, p.398.

المبحث الأول

مفهوم الثقافة السياسية:

المطلب الأول

تعريف الثقافة العامة

يتمثل دور الثقافة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس، والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم [1]. فالثقافة تشمل مجموعة من العناصر التي تمارس تأثيرها بوضوح على سلوك الإنسان وتحكم تصرفاته، وهذه العناصر تتخلل معظم صور السلوك الإنساني المتمثلة في العادات الاجتماعية وعادات النظافة والتربية والمفاهيم والقيم والأعراف. والعلاقة بين الثقافة والمجتمع علاقة تلازم بحيث إذا وجد الأول لزم وجود الآخر "فإذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة تمثل طريقتهم في المعيشة". ومن ثم تختلف الثقافة باختلاف المجتمع. والثقافة تمثل نوعا من أنواع الضبط الاجتماعي الذي يمارس سطوته ونفوذه على الأفراد، لأن سلوك الأفراد ما هو إلا تعبير عن تيارات ثقافية تأصلت في نفوسهم عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تلقوها من خلال الحياة الأسرية وساروا عليها، والأفراد في كل هذه الأمور [2] يخضعون لثقافة مجتمعهم من أفكار ومعايير سلوكية وقيم اجتماعية، ولا يستطيعون أن يشذوا عنها وإلا نبذهم المجتمع [3]. ويرى (رالف لنتون) ان الثقافة هي "مجموعة منظمة من الاستجابات المكتسبة بالتعلم والتي تميز مجتمعا معينا، وهي شكل يقع بكليته خارج نطاق الظواهر الطبيعية" [4].

فضلا عن ما تقدم، تُعرف الثقافة على أنها مركب من القيم والعادات أو الممارسات الاجتماعية اللتان تمثلا مظهران لشيء واحد هو السلوك [5]، بعبارة أخرى تؤلف القيم الاجتماعية والخبرات غير الرسمية، سوية الثقافة [6]، وعُرفت أيضا على أنها: هي العملية التي تكتسب الفرد بواسطتها المعرفة والمهارة والأفكار والمعتقدات والأذواق والعواطف، وذلك عن طريق الاتصال بأفراد آخرين أو من خلال أشياء أخرى والأعمال الفنية [7]. وعرفت الثقافة أيضا

---

[1] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره, ص 148.
[2] د. السيد عبد القادر, مصدر سبق ذكره، ص 47.
[3] المصدر السابق, ص 48.
[4] رالف لنتون, دراسة الإنسان, ترجمة عبد الملك الناشف, المكتبة العصرية, بيروت, 1964, ص 382. نقلا عن: د.محمد أنور محروس, ص 32
[5] فوزية دياب, مصدر سبق ذكره, ص 336- 337.
[6] للمزيد من التفاصيل حول تعريف الثقافة، انظر:
أ- إبراهيم مدكور، مصدر سبق ذكره، ص ص199-200، 232-234.
ب- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص37-43.
[7] أيكة هولتكرانس, قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور, ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي, ط2,

على أنها مركب من القيم والاتجاهات وأنماط السلوك يكتسبها الأفراد باعتبارهم أعضاء في مجتمع ما. مع وجود هامش للاختلاف الثقافي بسبب الاختلاف الثقافي كالعرق والإقليم والمهنة والمستوى الاقتصادي، والثقافة مكتسبة، وتتأثر ثقافة المجتمع بأوضاعه الطبيعية وأنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالمقابل تؤثر ثقافة المجتمع على واقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد تساعد على استمراره أو تدفع في اتجاه التغير [1]. وعرفت أيضا على أنها تتضمن أساسا نسق من الأفعال فهي ناجمة عن التفاعل الاجتماعي وهي في الوقت نفسه مرشدا لسلوك الفرد في تفاعله المقبل، وفي ظل هذا المعنى ترتبط الثقافة ارتباطا وثيقا بالمجتمع من جهة أخرى [2].

المطلب الثاني

تعريف الثقافة السياسية

يحصل أن يكون لبعض من هذه القيم والممارسات الاجتماعية أو الثقافة أبعاداً سياسية بحيث تؤثر بالنتيجة في السلوك السياسي للفرد. هكذا فإن الثقافة، بحكم كونها مؤلفة من قيم اجتماعية وتجارب غير رسمية للبعض منها أبعاد سياسية، تتضمن أيضا جوانب ذات أبعاد سياسية يمكن أن تؤلف ثقافة فرعية خاصة بالشؤون السياسية يمكن أن يطلق عليها بالثقافة السياسية [3]. ولهذا تُعرف الثقافة السياسية أنها: فرع من الثقافة العامة أو أنها ذلك الجزء من الثقافة العامة الذي له أبعادا أو تأثيرات سياسية على سلوك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها [4]، وعلى أنها جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية (Sub culture) تتأثر بالثقافة الكلية، ويمكن تفسير الثقافة السياسية من خلالها، لأن تلك الأخيرة لا توجد في فراغ وإنما تكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة

دار المعارف, القاهرة, 1973, ص 145- 148. نقلا عن: د. محمد أنور محروس, ص 32- 33.

[1] Talcott Parsons, The Social System, London, The Free Press of Glencoe, 1964, p. 15؛ Ralph Linton, The Cultural Background of Personality, London, Routledge & Kegan Paul, Ltd., 1968, pp.21-25.

نقلا عن: د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: مصدر سبق ذكره, ص 20.

[2] د.محمد أنور محروس, ص 31

[3] يبدو أن تسمية الثقافة السياسية وردت لأول مرة في الدراسة التالية:

Gabriel A. Almond," Comparative Political Systems," Journal of Politics, Vol. XVIII, August, 1956, PP.391-409. Cited by: Richard H. Soloman, Mao's Revolution & The Chinese Political Culture, Berkeley, University of California Press, 1971, P.2.

[4] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, op.cit, p.100.

ولمزيد من تعاريف الثقافة السياسية، راجع: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره, ص 83- 85.

للمجتمع [1]، وفي هذا الصدد قيل: أن: "أنماط القيم والمعتقدات الثقافية – أي تلك ألقيم العامة التي تتصل بالمواضيع السياسية- دائما ما تلعب دورا أساسيا في بناء الثقافة السياسية، أن الأبعاد الاعتقادية الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصور الزمني، والنظرة للطبيعة البشرية، واتجاه الإنسان نحو رفاقه، وكذلك التوجهات نحو النشاط والإيجابية تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السياسية" [2].

فضلا عن ما تقدم، عرفت الثقافة السياسية على أنها توجهات الناس إزاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم اعتمادا على قيم ومعتقدات شائعة تستمد قوتها من إطار ثقافي موروث أو وافد. وهناك تكون الثقافة عبارة عن "اختزال مفهومي للمشاعر والأفكار والسلوكيات التي نلاحظها من خلال مراقبتنا الناس يعيشون حياتهم اليومية المدنية" [3]، وعرفت على أنها مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسة وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى، ولا يقوم الأعضاء في المجتمع بحساب واع لتوجهاتهم وتصرفاتهم السياسية بوحي من الثقافة السياسية التي يؤمنون بها، كما أنهم ليسوا بالضرورة واعين لحقيقة ان الثقافة السياسية تعكس نفسها في أفكارهم ونشاطهم اليومي. فعملية اكتساب الثقافة السياسية تبدأ من سن مبكرة جداً وتتم يومياً، حيث يستبطن كل فرد في المجتمع القيم والمعايير التي يتعلمها ويعامل وفقا لها حتى تصبح موجهاً لتصرفاته بصورة تلقائية [4]. وتأكيداً على ما تقدم، خُلص إلى أن:

1- لا يمكن تعريف الثقافة السياسية بشكل منفصل عن الثقافة العامة، فهي ثقافة فرعية تتأثر سلبا وإيجابا بالثقافات الفرعية الأخرى، وهي جزء من الثقافة العامة تشكل القيم أو الآراء والمعتقدات، والمشاعر والسلوك لدى الأفراد وتكون بالتالي توجهاتهم نحو نظامهم السياسي الذي يضم مؤسساتهم الرسمية وغير الرسمية.

2- يتضمن مفهوم الثقافة السياسية أبعاد متعددة لأنه ينطوي على رموز تعبيرية مجردة تتفاعل فيما بينها وتشكل نسقا خاصا للسلوك وتكون بالتالي نمط الثقافة السياسية لأي شريحة من شرائح المجتمع أو للمجتمع بشكل عام.

3- يتأثر مفهوم الثقافة السياسية بالمفاهيم الأخرى، ويتغير تبعا للأحداث والظواهر السياسية والثقافية لأنه لا يحيا في فراغ وإنما في عالم متكامل من الثقافة العامة [5].

---

[1] د. سمير خطاب, مصدر سبق ذكره، ص 186.

[2] Sidney Verba, "Comparative Political Culture," in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.) Op. Cit., PP. 521-522.

[3] د. صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي, بغداد, 1990, ص 334. نقلا عن: د. عامر حسن فياض , ص 289.

[4] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 9

[5] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 34.

وفي الاتجاه نفسه، أكدت دراسة أخرى، أن القيم المرتبطة بالنظام السياسي تشكل جزء من الثقافة السياسية. فالثقافة السياسية هي "تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة" [1]، وهذا يعني أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع وتتأثر به رغم أنها مستقلة عنه، بدرجة ما [2]. وهي تتشكل نتيجة عوامل متعددة فهي نتاج للوضع الاقتصادي والاجتماعي [3] وتاريخ المجتمع، ولخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة من ناحية أخرى [4]، والقيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية والأوضاع الجغرافية [5].

هكذا فالثقافة السياسية "هي فرع متخصص من ثقافة عامة، تشير إلى مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة في أي مجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والقيم والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلا في المجتمع ومعتقدات معممة حول أهداف وقيم ذلك المجتمع ومعتقدات وقيم التي قد يكون لها صلة بالسياسة، بالرغم من أنها ليست سياسية أصلا"، وهي بعبارة أخرى فرع من الثقافة العامة، أو أنها ذلك الجزء من الثقافة العامة الذي له أبعادا أو تأثيرات سياسية على سلوك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها [6]. وهي أيضا جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظما ينطوي على طبيعة سياسية [7]، فالثقافة السياسية، باعتبارها مجموع القيم والمعتقدات والآراء والمشاعر المتعلقة بالنظام السياسي، هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع [8].

---

[1] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 21.

[2] Peter Merkl, Modern Comparative Politics, New York, Holt Rinehart & Winston, Inc., 1970,p.149

نقلا عن: المصدر نفسه, ص 21.

[3] V. Afanasyev, Marxist Philosophy: A Popular Outline, Moscow Progress Publishers, 1965, pp.214-215 and G. Osipove, Sociology, Moscow, Progress Publishers, 1969, p.92.

نقلا عن: المصدر نفسه.

[4] Lucian Pye, "Political Culture & Political Development", in: Lucian Pye & Sidney Verba, eds., op.cit., p.8.

نقلا عن: المصدر نفسه.

[5] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره.

[6] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, op.cit., p.100. For more definations, see: Walter A. Rosenbaum, Op. Cit, PP.4-6.

ولمزيد من تعاريف الثقافة السياسية، راجع: أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 83-85؛ عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص43-55.

[7] د. صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي, بغداد, 1990, ص 322.نقلا عن: د. عامر حسن فياض , ص 28.

[8] د. محمود معياري, ص 9

فضلا عن ما تقدم، بما أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة السائدة فهي متأثرة، بشكل يكاد يكون تلقائياً، بتوجهاتها وقيمها ومبادئها السائدة فالثقافات السياسية في المجتمعات العربية، على سبيل المثال، متأثرة بالفهم السائد للثقافة الإسلامية وتتبنى العديد من قيمها ومبادئها، أو ما يعتقد على الأقل أنه قيمها ومبادئها [1].

فضلا عن ما تقدم، عُرفت الثقافة السياسية على أنها "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي" [2]. كما تعرف على أنها "المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره" [3]. كما تعرف على أنها "القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للإفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي" [4].

فضلا عن ما تقدم، عرف (سدني فيربا) الثقافة السياسية "على أنها نظام من المعتقدات التطبيقية، والرموز المعبرة، والقيم التي تعرف الموقف الذي يحصل فيه الفعل السياسي"(Verba, 1965, p.513) [5]. انه من الواضح، من تأكيد هذا التعريف على المعتقدات والقيم أنه يدعم فكرة أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للدول القومية. هذه الثقافة العامة لها أيضا تأثير أساسي على ما هو مقبول أو غير مقبول من السلوك السياسي [6]. وعرف (كابريل الموند وسدني فيربا) الثقافة على أنها المدركات السياسية (المعرفة والمعتقدات)، والمشاعر (التأثير) ، والتقييمات (الأحكام والآراء) حول النظام والمواضيع السياسية "التي تتضمن بشكل مثالي مركب من المقاييس والمعايير القيمية والمعلومات والمشاعر" [7]. يثبت هذا التعريف أن توجهات الناس نحو النظام السياسي وأجزاء

---

[1] نبيل صالح, الثقافة السياسية, ص 7

[2] Lucian Pye, "Political Culture", in: International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol.12, p.218.

نقلا عن: د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره

[3] Sidney Verba, "Comparative Political Culture", in: Lucian Pye and Sidney Verba, eds., Political Culture and Political Development, op.cit, p.513.

نقلا عن المصدر نفسه, ص 20.

[4] Eric Rowe, op.cit, p.12.

نقلا عن: المصدر نفسه, ص 20.

[5] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit,. p. 70.

[6] Ibid. p. 70-71.

[7] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Boston, MA: little, Brown and Company, 1965, pp. 11, 13-14. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell

عناصره هي مهمة إذا ما أردنا فهم كيف سيعمل النظام. بعبارة أخرى، هناك حقيقة موضوعية في توجهات الناس التي تجعل نظام سياسي معين يعمل في طريقة معينة [1]. هناك أيضا محددات أو كوابح خارجية معينة (تاريخية، وسياسية، واقتصادية متأصلة أو بالفطرة) التي تؤطر هذه التوجهات الشعبية أو العامة وتؤثر في وظيفة عمل النظام السياسي في طريقة معينة ضمن الدولة، والبيئة السياسية الوطنية أو/والبيئة السياسية الدولية [2].

وللثقافة تعريفات نفسية، وشاملة وغائية، ومن بين التعريفات النفسية للثقافة، ينظر إلى الثقافة على انها تمثل مجموعة من التوجهات نحو النظام السياسي ونحو الموضوعات السياسية الأساسية وذلك مثل تعريف "الموند" و "فيربا" الذي ينصب على انها مجموعة من القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعا من الملاءمة الاجتماعية لسلوك الأفراد وتعطي للعمليات السياسية شكلا ومضمونا بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافة السياسية بوجه عام ملاءمة للحياة الاجتماعية، أما التعريفات الشاملة للثقافة، فأنها تُعدّ الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة وتدور حول ما يسود المجتمع من قيم، ومعتقدات تؤثر في سلوك أعضاء المجتمع من حكام ومحكومين [3]، أما التعريفات الموضوعية، فتركز على الأمور النفسية التي تحدد الموقف والسلوك السياسي، فيما يتعلق بالتوجه الفردي والجمعي نحو المؤسسة السياسية في المجتمع أو نحو النظام السياسي الذي يعيش فيه الأفراد، وتنظر التعريفات الغائية إلى الثقافة السياسية على انها التوجه الجمعي لأفراد المجتمع نحو نظامهم السياسي [4]. فضلا عن ما تقدم، تُعرف الثقافة السياسية على أنها ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي والقومي وكذلك العالمي، ومعرفة الحقوق والواجبات، والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع والنظام السياسي [5].

فضلا عن ما تقدم، لقد عرف بعض العلماء الثقافة بطرق مختلفة. فقد عرف العالم (بيير) (Beer)، على سبيل المثال، الثقافة بأنها تتكون من "جوانب الثقافة العامة للمجتمع

F. Farnen et al, op.cit., p. 15.

[1] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 1965, op.cit, pp.16-26, 338-341. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., p. 15.

[2] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 1965, op.cit, pp.16-26, 338-341. Cited by: Ibid.

[3] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره ص 31.

[4] المصدر نفسه, ص 32

[5] د. سفير خطاب، مصدر سبق ذكره, ص 41

المتعلقة حول كيف يجب أن تدار الحكومة، وماذا يجب أن تحاول أن تفعل"، و"القيم، والمعتقدات، والمواقف العاطفية" التي تُشكل عناصر أساسية للثقافة السياسية" (Beer and Ulam, 1962, p.32). يتضمن تعريف (بيير) جوانب عديدة ومهمة للثقافة السياسية التي يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار في أي دراسة للمفهوم [1]، فهي تتضمن: أولا: فهم الربط بين الثقافة السياسية والثقافة العامة للدولة القومية، وأكثر تحديداً، تأثير الثقافة العامة في السلوك السياسي الذي يُعد ذو أهمية حاسمة في أي دراسة للموضوع. ثانيا، إذا الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة، فأن التغيرات هي بطيئة جداً مالم عجلت أو حرضت بواسطة أحداث مفاجئة وعنيفة مثل الحرب و/أو الانهيارات الأساسية للهياكل الاجتماعية القائمة. ثالثا: لأن الثقافة السياسية تعكس رأي الناس حول كيف يجب أن تدار الحكومة، فأن التغيرات في الثقافة السياسية لا يمكن أن تفرض من أعلى إلى أسفل، ولكن يجب أن تأتي من أسفل إلى أعلى. قد تخلق الحكومة البيئة للثقافة السياسية المرغوب بها وقد حتى تستعمل سلطتها القسرية أو الأكراهية في محاولة لخلق الثقافة السياسية، ولكن إذا التغيرات لا تلائم أي من الثقافة العامة أو الثقافة السياسية، فمحاولات الحكومة ستفشل بشكل مطلق. فقد حاول الاتحاد السوفيتي سابقا، على سبيل المثال، فرض ثقافة سياسية مصطنعة على سكانه، بعد عقود من استخدام تقريبا كل مناورة اجبارية ممكنة، ولكن لم يكن قادراً في خلق المحافظة على التغيرات السياسية التي أرادها. تُعدّ دولة (هايتي) مثال جيد آخر، فبالرغم من حقيقة أنها قد كانت مستقلة أطول من أي أي أمة كاريبية أخرى، فأنها لم تكن قادرة على خلق ديمقراطية. أن بقاء ديمقراطيتها الهشة مرهونا طالما بقيت القوى الدولية على الجزيرة. أنه مبرهن من هذه وأمثلة مشابه أن إدراك (بيير) في أن الثقافة السياسية تتأثر بشكل كبير جداً بالثقافة العامة هو إدراك صحيح [2].

ولكن، يكمن أحد القصورات في تعريف (بيير) في انه لم يخاطب وظيفة المواطن الفرد ضمن النظام السياسي. ذلك أن تعاريف أنواع الثقافات السياسية تحتاج أن تتضمن: كيف يروا الأفراد أنفسهم مندمجين في النظام السياسي. هل يروا أنفسهم قادرين في التأثير في العملية السياسية أو بالكاد مثل المتفرجين أو المشاهدين؟ طالما أن الثقافة السياسية تنمو من القاع إلى القمة وتعكس المعتقدات السياسية للأفراد، فأن وجهات نظر المواطنين مهمة بشكل

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, 2000. pp. 66-67.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit, 2000. p. 67.

حاسم في التعريف عن نوع الثقافة السياسية التي توجد في دولة قومية ما [1].

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد انه من الصعوبة اختيار تعريف محدد للثقافة السياسية طالما أن كل التعاريف تتشابه فيما بينها أكثر مما تختلف. حتى التعريفات من المنظور علم الاجتماع الماركسي تختلف قليلا من التعريف الذي اقترحه (الموند وفيربا). على سبيل المثال، عرف (فيدور بورلتسكي) (Fedor Burlatskii)، من الاتحاد السوفيتي، الثقافة على أنها: "مستوى المعرفة والمدركات حول السلطة والسياسة المسيطر عليها بواسطة الطبقات والأفراد المختلفين في المجتمع، فضلا عن مستوى القدرات السياسية لهؤلاء الأفراد والطبقات (Wiatr, 1980, p.106) [2]. وقد عرف عالم بولندي آخر (Markiewcz) الثقافة السياسية على أنها " أولئك العناصر في الثقافة الشاملة للمجتمع اللواتي تشير إلى القيم المعترف والمرغوب بها من جماعة معينة واللواتي تهم نظام سلطة الدولة" (quoted in Wiatr, 1980, p.106). وعرف عالم بولندي آخر (Wiatr) الثقافة السياسية على أنها "كل المواقف، والقيم، وأنماط السلوك الموجودة في مجتمع ما (و) ذات الصلة بالعلاقات المتبادلة بين سلطة (الدولة) والمواطنين، وتتضمن في هذا التصنيف المعرفة بالسياسة، وتقييم الظاهرة السياسية، والجانب العاطفي للمواقف السياسية، وأنماط السلوك السياسي" (Wiatr, 1980, p.106). تتشابه هذه التعاريف المذكورة، بأستثناء، ما ورد من ذكر لسلطة الدولة والإشارة إلى الطبقات الاجتماعية في التعريف الأول، إلى أولئك التي عرضها (بيير)، و (الموند)، و (فيربا). يتضح من آراء معظم العلماء أن الثقافة السياسية هي "مركب من المعرفة السياسية، والمعتقدات، والقيم، والمواقف السائدة في دولة قومية ما في وقت معين". تجعل الثقافة السياسية الأفراد ميالين إلى التصرف في طرق معينة وتحدد حدود ما مقبول وغير مقبول من السلوك السياسي للأفراد والحكومة [3].

---

[1] Ibid.

[2] Ibdi. p. 74.

[3] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, , 2000. pp. 74-75.

obeikandl.com

المبحث الثاني

أنواع الثقافات السياسية وخصائصها:

تتركب الثقافة السياسية من القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي والتي تستخدم لتبرير أهداف القوى السياسية الراغبة في التأثير السياسي ومنح الشرعية لهذه الأهداف. كذلك فأنها تحدد الطرق والأساليب والترتيبات والإجراءات المشروعة والمقبولة للاستعمال في العمل على تحقيق الأهداف. فليست كل الأساليب والترتيبات مسوّغة، وكثيراً ما نجد أسلوبا مقبولاً على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبول على ثقافة سياسية أخرى كانت سائدة في مرحلة مختلة. ففي حين تقبل واحدة بأساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي [1] ووسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية نجد الثقافة الأكثر ديمقراطية ترفضها.

فضلا عن ما تقدم، يُذكر أن أنماط الثقافات العامة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف عناصر تشكل تلك الثقافة في ذلك المجتمع [2]، فثقافة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص القيمية والسلوكية السائدة في هذا المجتمع [3]. ولكل نمط ثقافي علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعوية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي. أما ثقافة الخضوع السياسي تتعلق ببناء تسلطي ومركزي. في حين ترتبط ثقافة المشاركة بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية [4]. ولهذا فأن نوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع معين تنتج وتعزز، من الناحية المثالية، نظام سياسي محدد، ديمقراطي أو سلطوي مفكك [5].

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد ان العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير، ومدى توقعات الجماهير من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير. فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعوية والضيقة [6]، فثقافة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص السائدة في هذا المجتمع [7].

---

[1] نبيل صالح, الثقافة السياسية في فلسطين, مصدر سبق ذكره، ص 7
[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 45
[3] د. السيد عبد القادر, مصدر سبق ذكره، ص 48.
[4] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 439.
[5] تعقيب د. على الجرباوي على د. محمود معياري, الثقافة السياسية في فلسطين, مصدر سبق ذكره، ص77
[6] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 440.
[7] د. السيد عبد القادر, مصدر سبق ذكره، ص 48.

وظهرت هناك عدد من الآراء بشأن أنواع الثقافات السياسية وخصائصها، وفيم يلي دراسة لبعض هذه للتقسيمات الخاصة بتقسيمات (كابريل الموند وسدني فيربا) وتقسيمات (سايبر وآخرون):

المطلب الأول

تقسيم (كابريل الموند وسدني فيربا) لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

يرى (الموند وفيربا) (Gabriel A. Almond and Sideny Verba) انه يمكن تحديد وقياس ومعرفة الثقافة السياسية لأي مجتمع من خلال معرفة وإدراك الأفراد لأربعة جوانب أساسية من العملية السياسية أو الحياة السياسية بصفة عامة وهذه الجوانب هي [1]:

1- النظام ككل (System): والمقصود بذلك النظام السياسي بشكله العام مكوناته وأسسه وأبعاده الجغرافية والتاريخية والدستورية...الخ. فقد حاول (الموند وفيربا) من خلال النظام العام معرفة كيفية نظرة المواطنين إلى نظامهم السياسي؟ وهل يتفقون مع القرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية أم لا يتفقون معها؟ وما هي طبيعة علاقاتهم مع نظامهم السياسي؟

2- جانب المدخلات (Inputs) : ويشمل الأفراد والجماعات والبنى الأساسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب من أجل تحويلها إلى قرارات وسياسات عامة. فقد اعتمد على قدرة المواطنين على تقسيم وظائف المدخلات الذي يعتمد بشكل مباشر على إحساس المواطنين بتأثيرهم على القرارات الحكومية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

3- جانب المخرجات (Outputs) : وتتضمن كيفية تحويل المطالب وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع. ويعتبر في واقع الأمر تكمله لكلا الجانبين حيث يعتمد على رؤية المواطنين للقرارات الحكومية هل هي مرفوضة أم مقبولة؟ وهل تحقق قدرا من مطالب المواطنين أم أنها لا تنسجم مع مطالبهم؟

4- دور الذات: ويتضمن مدى قدرة الفرد وفاعلية دوره في الحياة السياسية من خلال إدراكه ومعرفته بحقوقه وواجباته ووسائل الاتصال مع نظامه السياسي وقدرته في تحويل المطالب إلى قرارات تصدر عن نظامه السياسي أو سلطته السياسية. كيف ينظر الفرد نفسه إلى قضية دوره في الحياة السياسية فهل هو مهتم بالمشاركة السياسية؟ وهل يعتقد أنه قادر على التأثير في صنع القرار من خلال وسائل اتصاله بنظامه السياسي؟.

وبناء على ما تقدم، حدد (الموند وفيربا)، ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية: المشاركة،

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 39- 40.

الرعوية، والخاضعة [1] تعتمد على مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل ايجابي للنظام السياسي القائم. واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة- الإدراك والشعور والتقييم- صنف (الموند وفيربا) أنواع الثقافات السياسية على ثلاثة أنماط هي الثقافة السياسية الرعوية أو الضيقة أو المحلية، والثقافة السياسية التابعة، والثقافة السياسية المشاركة. مع ذلك ذكر الموند تصنيف يتضمن خلط من الثقافات المذكورة أعلاه، وكما يلي:

أولا: الثقافات الأحادية.

1- الثقافة السياسية الرعوية أو القديمة أو الضيقة: عادة ما توجد الثقافة العامة السياسية الرعوية (The Parochial Political Culture) في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث ان إدراك الفرد للمخرجات والمدخلات والحقوق والواجبات يكون مشوشا وغير مستقر ولا توجد وظائف سياسية متخصصة وإنما ترتبط الأدوار السياسية والدينية والاجتماعية برئيس المجتمع [2]. وتسمى أحيانا بالقبلية. ويشار أيضا إلى أن هذا النوع من الثقافة يقوم على الانتماءات التقليدية الضيقة حيث تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والقرابة والدين والمنطقة الجغرافية والجيش والمصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية. حيث تتداخل هذه القوى مع الحياة السياسية كما يحدث في المجتمع القبلي البدائي. فلا فصل بين رئيس القبيلة وبين كبير القوم وبين صانعي القرار حيث يدمج الزعيم في شخصه القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها. ويكتسب الزعيم السياسي أو العسكري في هذه الثقافات السياسية مكانة قريبة من القداسة والعظمة وصفات الأبوة. وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي مركباته متداخلة. فالملك، على سبيل المثال، في الثقافة السياسية السائدة هو بمثابة أب للجميع وصانع للقرار السياسي ومسيطر على الاقتصاد. بناءً على ما سبق فأن تأثير الأفراد على الحياة العامة في هذه الثقافات السياسية محدود جداً حيث يتم صناعة القرارات ووضع السياسة في ديوان الزعيم الأوحد وبين حاشيته المقربة. وعليه فأن الثقافة السياسية من هذا النوع تقوم في مجتمعات غير ديمقراطية تبنى فيها العلاقة بين النظام وبين المجتمع على الدمج بين علاقات القوة والسيطرة وبين علاقات الأبوة [3]. ولا يعي

---

[1] (Almond and Verba, 1965, pp.16-26, 338-341), cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, , 2000, op.cit. p. 68.

أنظر أيضا: بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 40.

[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.

[3] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19. أنظر كذلك: د. محمود معياري, ص 13- 14

المواطنون وجود حكومة مركزية، ونادرا ما يتأثرون بقراراتها [1]. وأن الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم. كما أن هؤلاء لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي. وتظهر في المناطق المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً، والتي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية [2].

ولا يبين المواطنون في الثقافة السياسية الرعوية دور سياسي خاص ولا ذي توجه مشارك ولا مؤدي للواجبات. قد تستند مثل هذه التوجهات السياسية على توجهات دينية (كما في المكسيك) بدون عقلانية سياسية منفصلة. لقد حصل جدل قبل العام 1989، في ان بعض الأمم الشيوعية من الممكن أن تندرج ضمن هذا النوع من الثقافات، نتيجة التشويش أو الخلط مع الثقافة السياسية الخاضعة، وسيطرت الأيدلوجية المادية أو غير الدينية على كل شيء آخر [3]. وذهبت بعيداً جمهورية المانيا الديمقراطية (GDR) السابقة إلى درجة أسست جدار الموت بينها وبين المانيا الغربية في محاولة لمنع مفاهيم مضادة إلى الايدلوجية الماركسية-اللينية من افساد مواطنيها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية لالمانيا الغربية [4].

يمكن القول عندما يصل تكرار التوجهات للمواضيع السياسية المتخصصة، التي حددت في الجدول رقم (10) أدناه، إلى الصفـــر فان الثقافة السياسية هي من نوع الثقافـــــة..

---

[1] د. محمود معياري، مصدر سبق ذكره، ص 13- 14

[2] د. عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 437- 438.

[3] (Siber, German, and Millsaps 1994), Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., p. 16.

[4] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., p. 16.

obeikandl.com

جدول رقم (10)♦

أبعاد التوجه السياسي

	1	2	3	4
	النظام كموضوع عام	موضوع المدخلات	موضوع المخرجات	النفس كموضوع
إدراكي				
عاطفي				
تقويمي				

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.16.

الرعوية، وكما موضح في الجدول رقم (11) المذكور في الصفحة التالية، أن الفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن العناصر التي تساهم في عملية المدخلات والمخرجات، أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية [1]. وأخيرا لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. أيضا لا يكون الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه أراءه السياسية. عادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية [2].

جدول رقم (11)♦

مقياس نوع الثقافة

	النظام كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوي	0	0	0	0
خاضع	1	0	1	0
مشارك	1	1	1	1

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.17.
[2] Ibid, PP.17-18.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.

على العموم فان الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للامة. حيث ارتبطت نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية وأخرى كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية وغيرها [1]. إن هذا النوع من الثقافة الرعوية الذي تم وصفه يمثل الثقافة الرعوية الخالصة التي تحدث في الأنظمة التقليدية، حيث يكون التخصّص السياسي طفيف [2]. ومن المحتمل أن تكون الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزا عاطفية وتقويمية أكثر من أن تكون إدراكية. فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي [3] "فالو لاءات السياسية غالبا ما تكون ضعيفة جدا حيث ستبدو الحكومة بأنها غير شرعية في عين العديد من الأفراد" [4].

ما يُخلص إليه أن كل ما تقدم أن لكل ثقافة مركبات قيمية وسلوكية وخصائص معينة، ولعل من بين خصائص الثقافة السياسية الرعوية أو التقليدية هو وجودها أو سيادتها في المجتمعات التقليدية البسيطة كالبدائية، والقبلية، والمناطق المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً، ولكن يحصل أن يكون لها وجود في المناطق المدنية مثل المكسيك المستندة على توجهات دينية، وبعض الأمم التي تطبق الأيدلوجية الشيوعية قبل تغيرها في 1989 كجمهورية المانيا الديمقراطية (GDR).

وما يُخلص إليه أيضا: يتميز الناس في ظل هذا النوع من الثقافة بضعف الإدراك والوعي والمعرفة بالمخرجات (القرارات الحكومية) والمدخلات (طلباتهم من الحكومة) والحقوق والواجبات والحكومة المركزية، ودوره في التأثير على النظام السياسي، وعدم امتلاك أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه آراءه السياسية. ومن المحتمل أن تكون الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزا عاطفية وتقويمية أكثر من أن تكون إدراكية. فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم

---

[1] Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P.43.
[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., PP.18-19.
[3] Ibid., P.19.
[4] Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P.43.

Obeikandl.com

المركزي، وتأثير الأفراد على الحياة العامة في هذه الثقافات السياسية محدود جداً، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم. ولا يبين المواطنون في الثقافة السياسية الرعوية دور سياسي خاص ولا ذي توجه مشارك ولا مؤدي للواجبات. كما أن هؤلاء لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة. أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي وتتميز بضعف تأثر الناس بقرارات الحكومة. والولاءات السياسية غالبا ما تكون ضعيفة جدا حيث ستبدو الحكومة بأنها غير شرعية في عين العديد من الأفراد.

وما يُخلص إليه أيضا، على العموم فان الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات عاطفية للجماعات الفرعية وليس للأمة كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية وغيرها، وعدم وجود التخصص في الوظائف السياسية وإنما ترتبط الأدوار السياسية والدينية والاجتماعية والقدسية برئيس المجتمع والأبوية وعدم وجود أدوار سياسية متمايزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية. حيث يتم صناعة القرارات ووضع السياسة بواسطة الحاكم وحده.

فضلا عن ما تقدم، تضم الثقافة السياسية الرعوية مواطنة لا تظهر دور سياسي متخصص. يوجد عموما هذا النوع من الثقافة السياسية في الأقطار ذات المجتمعات التقليدية التي تتشابك فيها الأدوار العائلية، والدينية، والأقتصادية، والسياسية. والأفراد غير واعين سياسيا وتحكم الأفعال بشكل حاد بواسطة التقليد والعادات. وتُعد المغرب مثالا جيداً على هذا النوع من الثقافة [1].

2- الثقافة السياسية الخاضعة (The Subject Political Culture): في هذا النمط يدرك الفرد مدخلات ومخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية وينقسم الأفراد بدرجة عالية من الوعي والإحساس بالمسؤولية بينما تعاني الأغلبية من السلبية المطلقة في تعاملها مع نظامها السياسي وبشعورها بقدراتها التأثيرية على النظام السياسي وينتابها شعور معارض أو مؤيد فقط للقرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية وبذلك تخضع للقرارات وتعتبرها إلزامية لا يمكن تغييرها والخروج عنها [2].

ويتميز هذا النوع من الثقافة، بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, 2000. op.cit, p. 68-69.

[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.

obeikandl.com

وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتأثير على الحياة العامة. كما أنهم لا يطالبون بإشراكهم في هذه العملية بل يقبلون ممارسات السلطة وأساليب تطبيقها [1] لقراراتها بخضوع وطاعة. وليس كما في الثقافة السياسية القبلية المحدودة. ففي هذا النوع من الثقافة السياسية يستقل المجال السياسي عن العائلة والقبيلة والدين والطائفة. فهناك فصل واضح بين هذه المجالات.

وفيها تتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد بناءً على درجة قيام هذا النظام على توفير بعض حاجاتهم الضرورية. ولكنهم في أغلب الأحيان لا يطالبون بالمشاركة اعتقاداً منهم بأن الفصل بين النظام والمجتمع (أشبه بفصل رب الأسرة وأولاده وزوجته) حاد وراسخ. ويمكن ملاحظة مثل هذه الحالة في مجتمعات الأطراف. أي في القرى والمناطق البدائية البعيدة عن العاصمة والمدن حيث يكمن المركز السياسي والثقافي والاجتماعي. في مصر والعديد من الدول العربية على سبيل الحصر [2].

وفي هذا النوع من الثقافة السياسية يُشدد على خضوع المواطنين للحكومة. فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العملية السياسية. وإنما فقط خاضعا (أو تابعا) للحكومة [3]. ولا يستطيع الأفراد في مثل هذه الثقافة المشاركة بفعالية في النظام السياسي لاعتقادهم ان دورهم سوف يكون لا قيمة له سواء لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم. أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي. وينتظر الأفراد في ظل هذه الثقافة الخدمات والأنشطة. ويسود مثل هذه العلاقات في التنظيمات الكبرى حيث يكون دور من يعمل في مجال المال والأعمال أو الصناعة أو الإنتاج سلبياً في المشاركة بعمليات اتخاذ القرارات أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات. بقدر ما يحرص العاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة في الأجور وظروف العمل. وينطبق ذلك على الجامعات والنقابات العمالية أيضا. لأن حرصهم الأول يكون موجهها نحو مكاسبهم. بغض النظر عن عمليات صنع القرار التي تضع السياسات العامة لهذه المؤسسات [4]

وتتميز الثقافة السياسية الخاضعة بوجود سكان لا مبالون وفاتري الشعور أو مغتربون (apathetic) وغير مشاركون، وينجزون واجباتهم للأمة ولكنهم غير نشيطون خصوصا في جلب أي تغير سياسي [5].

---

[1] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، 19.
[2] المصدر السابق، ص 20.
[3] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13.
[4] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 438- 439.
[5] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and

ويُعتقد أن بعض المجتمعات تندرج ضمن هذا النوع من الثقافات السياسية مثل مجتمعات أوربا الشرقية الشيوعية بين الأعوام 1945- 1989، والبرغواي أثناء حكم (البرتو ستروسنر) (Alberto Stroessner) والمكسيك في العشرين سنة الأخيرة (من العام 2000) [1].

ويحدث في ظل الثقافة السياسية الخاضعة حصول كثير من التوجهات نحو نظام سياسي متميز واتجاه مخرجاته، ولكن تصل التوجهات نحو مواضيع المدخلات، على وجه الخصوص، ونحو الذات كمشارك فعال إلى الصفر، كما مبين في الجدول رقم (11) المذكور في الصفحات السابقة. يدرك الفرد الخاضع للسلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخورا بها أو لا يرغبها. ويقوّمها على أنها شرعية أو غير شرعية. ولكن أن هذه العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاته هي علاقة استسلام أساسا، بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع [2]. أيضا الحديث هنا هو عن ثقافة خضوع خالصة، التي من المتوقع ان توجد في ظل مجتمع لا يوجد فيه بناء مدخلات متخصص [3].

ومن المتوقع ان يكون توجه الخضوع في الأنظمة السياسية التي قد طورت مؤسسات ديمقراطية توجها عاطفيا وتقويميا اكثر منه معرفيا. فقد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية ولكن لا يمنحها الشرعية [4] فالحكومة ينظر إليها في ظل مثل هذه الثقافة على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة العالية وأصحاب التعليم العالي. وينصب التركيز الأساس على حمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم السؤال وعدم المشاركة [5]. وغالبا ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع. كما وتنتشر حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي [6]. كما يسود

Democracy in Five Nations, 1965, op.cit, p.17. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., p. 16.

[1] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, 2000, op.cit., p. 16; Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit, 2000. p. 68.

[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.19.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, Op. Cit., P.101.

[6] Walter A. Rosenbaum, Op. PP.44-46.

الأغتراب والهجرة وغياب روح المبادرة وفقدان الشعور بالقدرة على تغير الواقع، والنأي عن السلطة، والهروب من الخدمة العسكرية والانتفاضات والتمردات، كما يسود التطرف السياسي [1].

ما يُمكن أن يُخلص إليه: أن لكل ثقافة مركبات قيمية وسلوكية وخصائص معينة، ولعل من بين خصائص الثقافة السياسية الخاضعة هي: انتشارها جغرافيا في مجتمعات الأطراف. أي في القرى والمناطق البدائية البعيدة عن العاصمة والمدن، وبعض مجتمعات أوربا الشرقية الشيوعية بين الأعوام 1945.1989، والبرغواي أثناء حكم (البرتو ستروسن) (Alberto Stroessner)، والمكسيك في العشرين سنة الأخيرة (من العام 2000). ويُخلص أيضا إلى وجود أدراك محدود لمدخلات ومخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية، والتوجه الديمقراطي المحدود الوجود هو توجها عاطفيا وتقويميا اكثر منه معرفيا، وتنتشر قيم عدم الثقة، والأنانية والفردية وممارسات االخضوع والاستسلام والتبعية للحكومة، وعدم المبالاة والاغتراب، والهجرة، وغياب روح المبادرة، وفقدان الشعور بالقدرة على تغير الواقع، والنأي عن السلطة وعدم المشاركة، والهروب من الخدمة العسكرية والانتفاضات والتمردات، والتطرف السياسي، وعدم الاستقرار.

3- الثقافة السياسية المشاركة او المساهمة (The Participant Political Culture): يدرك الفرد في هذا النمط جوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام مخرجاته ومدخلاته ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه لحقوقه وواجباته في إطار من مشاركته السياسية الفاعلة وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية ويتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية وعادة ما يوجد هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية [2].

تتميز هذه الثقافة السياسية بتأثير وعلاقات متبادلين ومستمرين بين النظام والمواطنين أو بين المركز السياسي وأطرافه. فليس هناك فصل حاد بينهما بل انفتاح لكل واحد على الآخر ومشاركة كل طرف في مجرى الأمور لدى الطرف الآخر فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي والضغوط الموجهة إلى المركز. ومن الممكن ان نستنتج ان مميزات هذه الثقافة توفر بعض الشروط اللازمة لنشوء المجتمع والنظام الديمقراطيين [3].

---

[1] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 16
[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 42
[3] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص 20.

Obeikandl.com

وهذا النوع من الثقافة يشدد على مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فالمواطن يرى أنه يستطيع أن يؤثر على النظام السياسي (على اختيار الحكومة وصنع القرار) وأنه يتأثر بقرارات هذا النظام [1]. ويعتقد المواطنين في هذا النوع من الثقافة أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي. كما أنهم قادرون على تغير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة. وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات. وطلبات الاحاطة لأعضاء البرلمان أو الاستجوابات عن طريق ممثليهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية أو الأحزاب الأخرى. أو جماعات الضغط السياسي المتعددة [2].

ويدرك أعضاء المجتمع في ظل الثقافة السياسية المشاركة بشكل واضح وجود النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات. وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما يدرك أعضاء المجتمع، ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم وتقويمهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض [3]. ومن الخصائص الأخرى للثقافة المشاركة هو توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للامة وممثلتها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم [4].

فضلا عن ما تقدم، لا يشارك فقط المواطنون في العملية السياسية ضمن الثقافة المشاركة، ولكن يرون أيضا إليها على أنها شرعية ويؤمنوا أن بأمكانهم التأثير في فيها عن طريق أفعالهم.

الجدير بالذكر القول، ليس هناك ثقافة سياسية مشاركة خالصة طالما هذا يعني مواطنة عقلانية ونشيطة بشكل كامل. لا يوجد هذا النوع من الموقف كل السكان في أي أمة. يمكن أن تصنف بعض الأقطار الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وفرنسا، والمانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة على أنها تقريبا ثقافات سياسية مشاركة طالما أن نسبة

---

[1] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 14.

[2] A. Etizioni, Comparative Analysis of Complex Organizations, New York, The Free Press, 1961; S. Lakoff, , "Private Government, In The Maganed Society", in: J. Pennock (ed), Voluntary Association New York, Atherton Press, 1969.
نقلا عن: د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 439.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.19.

[4] Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P.25.

كبيرة من مواطنيها نشيطين سياسياً. على أية حال، كل من هذه الأقطار كذلك لها عدد كبير من المواطنين الذين لا يشاركون في العملية السياسية؛ نتيجة لذلك، هذه الأقطار هي أمثلة على الثقافة السياسية الخليطة (Mixed Political Culture) [1].

فضلا عن ما تقدم، يمكن القول، أن من مميزات أو خصائص الثقافة الديمقراطية، يُذكر احترام مبدأ التعددية والتسامح ورفض العنف والحفاظ على حرية الحوار والمنافسة القائمة على احترام حق الآخر في التعبير عن نفسه وأفكاره ومصالحه، وقبول الإختلاف وعدّه مشروعاً وتبني قواعد عمل قائمة على التعددية في حل الخلافات وقبول الأغلبية، وتشجيع مبدأ المشاركة السياسية عند المواطنين لترسيخ الشعور بأنهم قادرون على التأثير والإسهام في صنع القرار واحترام مبدأ الشعب صاحب السيادة، وإشاعة الثقة بين المواطنين أنفسهم وفي علاقاتهم مع المؤسسات والنظام؛ فمع انعدام الثقة لا يجوز الحديث عن التمثيل وعن علاقة سليمة بين الناخبين وممثليهم وعن شعور المواطنين بالقدرة على التأثير، واحترام مبدأ تداول السلطة بالانتخابات الديمقراطية والنزيهة والدورية. والمقصود هو احترام نتائج الانتخابات حتى عندما تكون السلطة أو الحزب أو الرئيس هو الطرف المهزوم الذي خسر في الانتخابات، واحترام الحريات المدنية وحقوق المواطنة (حرية التعبير والعقيدة والديانة والتجمع والحقوق السياسية والاقتصادية...الخ)، واحترام مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه، واحترام أهمية الفرد. وعدم التدخل في حياته، واحترام مبدأ الأغلبية تحكم ولا تستبد واحترام راي ومصالح الأقلية، وتوفر مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تدخل الجيش في السياسة، والحرية الاقتصادية دون تفاقم استغلال الضعفاء، ووجود درجة من التجانس الثقافي، وان لا تكون مسرحاً للاعتداءات والضغطات الداخلية والخارجية ولاحتلال اجنبي [2].

ما يُمكن أن يُخلص إليه: أن لكل ثقافة مركبات قيمية وسلوكية وخصائص معينة، ولعل من بين خصائص الثقافة السياسية المساهمة هو ارتفاع التوجه المعرفي لدى الفرد لجوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام مخرجاته ومدخلاته ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه لحقوقه وواجباته في إطار من مشاركته السياسية الفاعلة وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية ويتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية، وتأثير وعلاقات متبادلين ومستمرين بين النظام والمواطنين أو بين المركز السياسي وأطرافه، واعتقاد المواطنين بأن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي.

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit, 2000. p. 68.

[2] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 23- 25.

كما أنهم قادرون على تغير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة بوسائل عديدة، وسيادة الولاء للأمة وممثلتها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع.

وما يُخلص إليه فضلا عن ما تقدم، إلى وجود ثقافات خليطة بدل وجود ثقافة واحدة كليا، بمعنى وجود حضور لمختلف الثقافات الرعوية والخاضعة والمساهمة وأن اختلفت درجة وحجم وجود كل واحدة منها وسيطرتها على الأخرى. فلا توجد ثقافة سياسية مشاركة أو مثالية بشكل عام لان ذلك يعني مواطنة مثالية، عقلانية بشكل أكثر مما ينبغي، ونشيطة بشكل عالي. بالطبع، هذا النموذج الأصلي أو المثالي لا يوجد لكل السكان في أمة، على سبيل المثال، ليس الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ثقافة سياسية مشاركة، حتى بالرغم من لها سكان نشيطين سياسيا (بقدر ما يتعلق الأمر بالمنظمات الطوعية، ولكن مع نسب منخفضة جداً نسبيا من تراجع الناخبين في الانتخابات) بالمقارنة مع أمم أخرى [1]. ولكن فقط نخبة صغيرة تتطابق بشكل ملائم التعريف النشيط. بينما سجل الناخبون الايطاليون نسبة 85٪ تراجع في التصويت في اخر انتخاباتهم الوطنية، أما الناخب الأمريكي، سجل الصوت الأمريكي اقل من 50٪ في العام 1996. لذلك، تُعد أمريكا المعاصرة مثل للثقافة المدنية الخليطة مع نسب مختلفة للمشاركة السياسية، الكفاءة، والثقة خلال الخمسون سنة الماضية [2]. وفي هذا الصدد قيل:

يؤدي التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي إلى استقرار النظام وتأمين وجوده. وإن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية، لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة، ولكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية. كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام، لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن اندثارها أو فناؤها كلية، وتحل

---

[1] Barnes S., M.Kaase, et al. Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies. Beverly Hills, CA and London, UK: Sage Publications, 1979; Dalton R., Citizen Politics in Western Democracies: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany and France. Chatham, NJ: Catham House Publishers, Inc, 1988; Jennings M., W. Van Deth, et al, Continuities in Political Action: A Longitudinal Study of Political Orientantions in Three Western Democracies. Berlin, Germany and New York, NY: Walter de Gruyter, 1990. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., pp. 15-16.

[2] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, op.cit., p. 16.

محلها الثقافات الجديدة. ومن ثم، فأن كل ثقافة قائمة أو موجودة، ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاث السابقة وذلك بنسب متنوعة،وهذا ما يجعل هذه الأنماط الثقافية السياسية ما هي إلا أنماط مثالية مجردة." [1]

ثانيا: الثقافات الخليطة:

إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات المزيجة وخصائصها وكما يلي:

1- الثقافة الرعوية - الخاضعة (The Parochial –Subject Culture): قد يرفض في ظل الثقافة الرعوية - الخاضعة عدد كبير من السكان الادعاءات المحدودة والضيقة للسلطة القبلية والقروية والإقطاعية المنتشرة وطوروا ولاء نحو نظام سياسي اكثر تعقيدا ذو بنى حكومية مركزية متخصصة ومتميزة [2]. بمعنى أن نسبة من السكان أصبحوا أكثر وعيا والتزاما بالقرارات الحكومية الصادرة، وولاء للحكومة مركزية، رغم عدم مساهماتهم السياسية في مثل هذه الحكومة وخضوعهم لها.

2- الثقافة الخاضعة- المساهمة: قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الخاضعة- المساهمة (The Subject- Participant Culturte) توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات، بينما استمّر معظم الباقين من السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسبيا [3]. تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي والجمود الثقافي، فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة ان تصبح هيئة من مواطنين مؤهلين وواثقين من أنفسهم ومجربين، وذلك لان توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان وكذلك بسبب أن شرعيتهم قد جوبهت بثقافة الخضوع المستمرة والتي تعلق أثناء الانقطاعات التسلطية، أي عندما يظهر حكم تسلطي، لذلك فهم يميلوا لان يكونوا طموحين ديمقراطيا، أي انهم يقبلون معايير الثقافة المشاركة، ولكن لم يبنى شعورهم بالكفاءة على أساس الخبرة أو على أساس شعور واثق من الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يميل عدم الاستقرارات البنيوية التي ترافق بشكل مستمر الثقافة الخاضعة- المشاركة وعدم الفاعلية المتكررة للبنى الديمقراطية والنظام الحكومي إلى إنتاج ميولات مستغربة بين عناصر السكان الموجهه ديمقراطيا. ان عدم الاستقرار هذا مع الجمود الثقافي قد يؤدي إلى ظهور أعراض

---

[1] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 440.

[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.23.

[3] Ibid., P. 25.

متزامنة مؤلفة من عناصر مثالية- طموحة وغريبة من النظام السياسي، بضمنها الأحزاب وجماعات المصالح والصحافة [1]. إذا استطاعت الجماعات المحلية والرعوية، أثناء عملية انتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، من البقاء فإنها قد تساهم في تطوير البنى الإرتكازية الديمقراطية، لأنها يمكن أن تلعب دور شبكة التأثير التي تستطيع ان تربط الناس كمواطنين مؤهلين بحكومتهم [2].

3- الثقافة الرعوية- المشاركة (The Parochial – Participant Culture): تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مشكلة التنمية الثقافية، حيث أن الثقافة السياسية في معظم هذه الأقطار هي رعوية بشكل مسيطر.

4- ومن اجل تحقيق ثقافة مشاركة يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع. لذلك تكمن المشكلة في تطوير توجهات نحو المدخلات والمخرجات بشكل متوافق. فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعوية- المشاركة أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعوي. فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا موالين، وفي المقابل ليس هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين ومسؤولين [3].

5- الثقافة المدنية (Civic Culture): هي التي تحتوي على خليط ملائم من الثقافات الأخرى التي تنتج نظام سياسي ديمقراطي فعال [4]. ويُعد تأسيس ثقافة مدنية الهدف الأساسي للتنمية السياسية [5].

وبعد دراسة تقسيم (كابريل الموند وسدني فيربا) للثقافات العامة السياسية ننتقل إلى دراسة أنواع أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني

تقسيم (سايبر وآخرون) لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

أولا: الثقافة السياسية الكلانية أو الاستبدادية أو الرعوية - الخاضعة (Totalitarian Culture) أو (Parochial and Subject Political Culture):

يعتقد كل من (دراغان ستيفانوفيك ودانيال ب. جيرمان) بأن نموذج (الموند وفيربا) المنقح أو

---

[1] Ibid., P. 25-26.
[2] Gabriel A. Almond & Sidney verba, Op. Cit., p. 25.
[3] Ibid., p.26.
[4] Ibid., pp. 25-26.
[5] Ibid., pp. 25-26.

obeikandl.com

المعدل: (الثقافة الكلانية أو الاستبدادية) من قبل (سايبر وجيرمان، وميلسابس) [1] يزودنا بالمنهجة الأكثر مرونة لتحديد، وتصنيف، ومقارنة الثقافات السياسية في بعض المجتمعات. ونتيجة لذلك اعتمدت دراسة العلماء المذكورة أسماءهم أعلاه هذا النموذج المعدل في دراستهم هذه [2].

لقد جادل بعض العلماء، من أمثال (سايبر، وجيرمان، وميلسابس) بأن الثقافة السياسية للأمم الشيوعية الحديثة تلائم نوع الثقافة السياسية الرعوية- الخاضعة (Parochial and Subject Political Culture). وهذا قد ينتج في استعمال نموذج مشتق أصلا من نماذج (الموند وفيربا) لشيء لم يصمم الأخير لاستعماله. بناء على ما تقدم، ومن أجل تصنيف الأمم الشيوعية ثقافيا في نموذج مقارن مصمم ليقارن الثقافات السياسية لدول عديدة، فأن تصنيف آخر للثقافة لسياسية يجب أن يضاف إلى نموذج (الموند وفيربا). هذا النموذج أو التصنيف الجديد يمكن أن يدعى "بالثقافة الكلانية أو الاستبدادية." [3]

فحسب هانه آرندت (Hannah Arendt)، فأن "الحركات الاستبدادية هي منظمات جماهيرية من أفراد متناثرين ومعزولين..خاصيتهم الخارجية الواضحة هي طلبهم لولاء كلي، وغير مقيد، وغير مشروط، وغير متبدل، لأحد الأفراد الأعضاء" [4]. وإذا لا يطلب الحزب، فأنه ليس للفرد في الثقافة الاستبدادية من دور يؤديه في النظام السياسي. وليس فقط أفعاله مسيطر عليها، بل هناك محاولة ايضا للسيطرة حتى على عملية تفكيره الأيدلوجي والسياسي. ومن أجل جعل الفرد مستجيب بشكل كامل للنظام السياسي، فهو معزول (أو متناثر) عن بقية المجتمع وحتى الأسرة. الأيدلوجية هي المركبة المسيطرة لكل الفعل السياسي. تضمن الاستبدادية عن طريق حزب سياسي قوي تنفيذ الأيدلوجية المختارة وامتلاك قيادي الحزب سلطة غير محدودة. وتبعد كل الأيدلوجيات الأخرى بأي الأثمان. وقد ذهبت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعيدا كما في خلق جدار بين نفسها وغرب ألمانيا لمنع مواطنيها ليس فقط المغادرة ولكن كذلك من إفسادهم بواسطة أي مفاهيم مضادة للأيدلوجية الماركسية- اللينينية [5].

---

[1] (Siber, German, and Millsaps, 1994), cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, 2000. pp. 65, 74.

[2] Ibid.

[3] Ibid. p. 69.

[4] (Arendt, 1958, p.323. Cited by: Ibid. p. 69.

[5] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and

ثانيا: الثقافة السياسية العرقية- القومية (Ethno nationalistic):

في بعض الحالات، فأن القوة المحركة خلف الموقف السياسي في بلد ما هي ليست نتيجة تأثير لأي من هذه الثقافات السياسية المذكور آنفا (تصنيف الموند وفيربا المذكور آنفا، والتصنيف أعلاه، واحتمال أخرى غيرها). بدلا من ذلك، فأنها قد تكون نتيجة أحداث تاريخية، أو تصادم عرقي وديني، أو نقص في الثقة بين الجماعات الاجتماعية. ومن بين الأمثلة الواضحة لهذه الظاهرة يمكن ان توجد في بعض الدول القومية الشيوعية السابقة لأوربا الوسطى، ومناطق الأتحاد السوفيتي السابق، وفي العديد أقطار شبه الصحراء الأفريقية. هذه هي اما دول قومية حديثة الظهور أو قديمة منشقة، التي تجد نفسها في اهتياج متطرف. على سبيل المثال، أزال الأنهيار الشيوعي في يوغسلافيا السابقة القيود المفروضة منذ الحرب العالمية الثانية الذي سمح لتيتو (Tito) وحزبه في اطالة تحالف غير سهل بين الجماعات العرقية في البلد. النتيجة كانت موقف سياسي، الذي يمكن فقط ان يوصف كدولة سابقة للقومية؛ موقف يتضمن عدوات وأحقاد قديمة أعيد ظهورها، وقومية، ورغبة قوية من أجل السيادة على طول الخطوط العرقية الظاهرة، وتقسيم البلد إلى عدة جماعات متحاربة. الموقف كان يزداد سوءاً نتيجة عدم وجود حدود طبيعية واضحة بين الجماعات العرقية.

تم الاعتراف، من قبل المجتمع الدولي، بسرعة وبعجلة بالدول القومية الجديدة، بشكل حافظ على وجود أقليات مهمة، التي لم تريد ان تكون جزء من هذه الأقطار الجديدة أو أن يكون أعداءهم حكاما لهم. هذا النوع من الموقف السياسي، أو الثقافة الجديدة، لم يُدرس بشكل كافي إذا نحن ننظر إلى أي من الثقافات السياسية التي تم مناقشتها قبل الأخيرة [1].

يُعتقد أن الاعتراف الدولي غير كافي لمنطقة معينة ليطلق عليها دولة قومية؛ إذ تتطلب الدولة القومية فضلا عن ما تقدم، قبول سكانها، والوحدة بين الناس، ووجود حكومة شرعية. فقد بين رستو (Rstow) (1967) ان "النتيجة الأكثر فعالية" لاستمرار الأمة هو السعي من أجل الوحدة القومية، والسلطة الحكومية، والمساواة السياسية. هذه الشروط، لم تلبى بوضوح في العديد من الأقطار الظاهرة حديثا.

أن محاولة تصنيف مثل هذا الموقف السياسي على أنه رعوي أو خاضع انما نسيء فهم المفاهيم الأساسية والمفهومة ضمنا. أن الثقافة السياسية في مثل هذا الموقف يمكن أن تصنف على أنها الثقافة السياسية العرقية- القومية (Ethno nationalistic). فالثقافة

Socialization Transformed in West and East, Ibid, 2000. p. 69.

[1] Ibid. pp.69-70.

السياسية القومية- العرقية هي الثقافة التي تتعطش فيها الجماعات العرقية الفردية إلى تحقيق السيادة القومية. تظهر الدولة القومية الحقيقية فقط بعد تحقق السيادة أو/و الوحدة القومية؛ بعد ذلك فقط تصبح الأنواع الأخرى للثقافات السياسية قابلة للتطبيق. يستدل من خلال الأحداث في المناطق المذكور آنفا أن الثقافة السياسية قد أو قد لا تكون القوة المحركة الأساسية وراء العمليات السياسية في دول قومية ما [1].

ولكن السؤال الذي يثار هنا حول هذا التصنيف الأخير، إلا تتضمن الثقافة الاستبدادية أو العرقية القومية بعض خصائص الثقافات الخليطة (لالموند وفيربا)؟، وإذا كان الأمر كذلك، إلا يمكننا الاستمرار بأخذ هذا النهج أو جزء منه؟، فعلى سبيل المثال، إلا تلتقي الثقافة الاستبدادية مع ثقافة الخضوع في تضمنها للخضوع والاستبداد؟ وإلا تلتقي الثقافة العرقية- القومية مع ثقافة الخضوع والرعوية في وجود ولاءات فرعية للعرق والقومية؟ ولكن يجب أن نعي أن الخصائص المذكورة في الثقافات السياسية قد يكون نظري فقط، ويهدف منه التمويه لتحقيق أهداف مختلفة داخلية وخارجية، وقد تكون مبنية على قوة الدولة وسيطرتها المطلقة على الناس.

المطلب الثالث

تأثير الثقافة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية

تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية. بمعنى آخر أن الثقافة تؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية والأخيرة تؤثر بدورها في الثقافة السياسية، كما أن للثقافة العامة تأثيراً في السلوك السياسي.

أولا: التأثير المتبادل بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية.

تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية عبر هيئاتها في الغالب بثلاث وظائف التي قد تحدث في آن واحد. فالتنشئة الاجتماعية السياسية تؤدي وظيفة المحافظة على الثقافة؛ وذلك بواسطة قيام بعض هيئاتها بنقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر كما في قيام الأسرة بالتنشئة على قيم معينة، أي أن دور التنشئة الاجتماعية السياسية في هذه الحالة هو قيامها بالمحافظة على الثقافة العامة من الجيل السابق إلى الجيل الحالي.

---

[1] (Berger, 1989), p.4, cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, 2000, op.cit., . p. 70.

Openkapi.com

وما يقال عن دور الأسرة في التنشئة للمحافظة على قيم معينة، يمكن أن يُقال أيضا عن دورها وهيئات أخرى كالنظام السياسي، في المحافظة على قيم أخرى.

ما يُخلص إليه مما تقدم: أن التنشئة الاجتماعية السياسية، عبر هيئاتها كالأسرة والنظام السياسي وغيرها، تؤثر في الثقافة السياسية بقدر قيامها بإعادة أنتاج القيم السابقة. وبعد أن عرفنا أن للتنشئة الاجتماعية السياسية دوراً في التأثير في الثقافة السياسية بمحاولة المحافظة عليها في الغالب، ومحاولة تغيير بعضها أو كلها أحياناً، فما هو تأثير الثقافة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية؟

تؤثر الثقافة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية، وذلك بواسطة قيام بعض أو كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثر في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي تؤدي وظائفها. أن تأثر معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالثقافة السياسية السائدة؛ أنما يعني أعادة التنشئة على الثقافة السياسية القائمة نفسها، ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك بعض الهيئات الطموح التي تحاول أن تقوم ببعض التغيير نحو تنشئة مختلفة جزئيا أو كليا. كما في محاولة الحركات والتنظيمات الدينية والسياسية بالتنشئة على شيء مختلف عما هو سائد من ثقافة كمحاولة التنشئة على مزيدا من ثقافة المشاركة.

يُخلص من كل ما تقدم أن للثقافة السياسية دوراً في التأثير في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بقدر تأثر الأخيرة بالثقافة السياسية السائدة، وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة كما في قيامها بالتنشئة على قيم معينة، أي أن الثقافة السياسية السائدة تسهم في أعادة إنتاجها عن طريق سيطرتها أو تحكمها أو تأثيرها في باقي أو بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، بعبارة أخرى أن الثقافة السياسية كمركب للقيم الاجتماعية والممارسات الاجتماعية تؤثر في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بالمقابل أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي الأخرى لها دوراً في التأثير في الثقافة السياسية السائدة كما في المحافظة على بعض جوانب الأخيرة، أو/وتغير البعض منها.

ثانيا: تأثير الثقافة السياسية في التوجهات والسلوكيات السياسية.

يأتي تأثير الثقافة السياسية على السلوك السياسي من خلال قيام هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بأحد وظائفها، كيف يحدث ذلك؟

إن قيام التنشئة الاجتماعية السياسية بنقل ثقافة الجيل القديم إلى الجيل الحالي، على سبيل المثال، بنوعها وخصائصها هو الذي يؤثر في التوجهات والسلوكيات السياسية. فتنشئة الفرد من قبل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، التي تعيش في ظل بيئة تسيطر عليها

ثقافة الخضوع، على سبيل المثال، إنما سيؤدي ذلك إلى تأثر هذه الهيئات بثقافة الخضوع وهي تقوم بتنشئة الفرد مما ينعكس ذلك على سلوك الفرد السياسي. فالفرد الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع سيدرك بأنه جزء من النظام السياسي ويدرك تأثيره المحتمل على حياته، وتكون نظرته إلى دوره الخاص في السياسة نظرة تابعة متأثرة بأفعال الحكومة ولكنه لا يملك دورا في تشكيلها. وقد يمتلك الفرد آراء حول العملية السياسية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وقد يطور إحساسا بالشرعية أو بالنفور من النظام والسلطة السياسية. إلا انه سيبقى سلبي في توجهاته إزاء المشاركة السياسية [1].

إن ما يمكن أن يقال حول تأثير ثقافة الخضوع على السلوك السياسي، يمكن أن يقال كذلك عن اثر نمط آخر من الثقافة على السلوك السياسي. فقد ظهر، على سبيل المثال، من خلال إحدى الدراسات تأثير نمط الثقافة السياسية على السلوك السياسي للفرد، من خلال قياسها درجة الإدراك السياسي للفرد بالمقارنة بين بعض الدول، فوجدت أن نسبة7٪ من الأمريكيين لا يشعرون بتأثير الحكومة عليهم أو تأثيرهم على الحكومة مقابل 35٪ من المكسيكيين [2].

أما في إيطاليا فقد ظهر بان اكثر من ثلث الإيطاليين يشعرون بالاغتراب بشكل كامل أو رعويين، مقارنة بنسب اقل كثيرا في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا. ويبدو ذلك السلوك السياسي نتيجة لنمط الثقافة المسيطرة في كل من هذه الدول، الذي تستند إليه هيئات التنشئة وهي تؤدي وظائفها. وعلى صعيد التوجه العاطفي نحو الأمة وصفاتها وإنجازاتها، ظهر بان 46٪ من البريطانيين يشعرون بالفخر بأمتهم مقابل 3٪ من الايطاليين، ويرجع ذلك أيضا إلى صفة الاغتراب الطاغية على نمط الثقافة الإيطالية مقارنة بالبريطانية. وعلى صعيد تأثير المخرجات الحكومية، توقعات المعاملة الحكومية والبوليسية، على سبيل المثال، ظهر بان غالبية كبيرة من الأمريكيين والبريطانيين يتوقعون مساواة في المعاملة من قبل الحكومة والشرطة (استماع موظفي الحكومة بانتباه واهتمام إلى المواطنين الذين لديهم مشكلة وتوقع معاملة عادلة ومعتبرة من قبل الشرطة في حالة مواجهتهم لمشكلة بسيطة)، على النقيض من ذلك ما عليه الأمر في إيطاليا والمكسيك [3].

إذن يبدو أن نمط الثقافة السياسية السائدة [4] بخصائصها ستحكم هيئات التنشئة

---

[1] د. محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص135.

[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit.,P.99.

[3] Ibid., pp. 99-109.

[4] الثقافة السائدة أو المسيطرة هي" الثقافة السياسية الشاملة أو السائدة بصورة عامة في مجتمع شامل" انظر: د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص334.

الاجتماعية السياسية وهي تؤدي وظائفها، وبالتالي تحكم وتؤثر على سلوك الفرد السياسي. فالثقافة السياسية "تحدد بشكل أساس محتوى التنشئة الاجتماعية السياسية" [1] وفي هذا الصدد قيل:

"من هنا عندما تصف دولة ما بأنها تسلطية(فيكون) من المناسب(أن لا) نفسر هذا فقط بأهواء الحكام واستبدادهم الفردي، وإنما أيضا بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وبالتركيب الاجتماعي لهذا المجتمع، وربما نجد أن النظام الديني في هذا المجتمع أيضا مستبد، وان الأسرة في هذا المجتمع أسرة مستبدة، وان التكوين القبلي في هذا المجتمع تكوين مستبد، وان النقابات في هذا المجتمع تسودها علاقات استبدادية. أي أن استبدادية النظام السياسي هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل المجتمع، ومن ثم فإننا نخطئ كثيرا إذا تصورنا أن التغير الديمقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي للمجتمع، وإنما إذا كنا نتحدث فعلا عن تطور ديمقراطي فلا بد أن يشمل الأسرة (والمراكز الدينية) والنقابة والجامعة ونظام التعليم، النظام السياسي هو محصلة وخلاصة لكل هذه الأمور" [2].

وعلى صعيد آخر يظهر تأثير الثقافة في التوجهات والسلوكيات السياسية في الحالة التالية:

عادة ما ينتج التشابه بين الثقافة السياسية السائدة وبين التنشئة الاجتماعية السياسية على نمط الثقافة السياسية السائدة نفسه استقرار سياسي، على العكس من ذلك، فمن المحتمل ان يؤدي عدم التوافق بين الثقافة السياسية السائدة وبين النمط الذي تستند إليه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى عدم استقرار سياسي، ما لم يكن هناك اتفاق عريض على الرغبة في تغير الثقافة المسيطرة [3].

أما عن علاقة جميع المتغيرات، التي تم دراستها في جميع فصول الدراسة، ببعضها فيمكننا أن نستعين باشتقاقنا فكرة من التحليل النفسي السياسي لأستاذنا (هانك دكرغ) Hank (Dekker)، أستاذ علم النفس السياسي في جامعة (لايدن) (Leiden) الهولندية، الذي يرى أن التنشئة الاجتماعية، كعملية شاملة لجميع الهيئات أو الأبنية /الهياكل (Structures) وطرق الاكتساب، محطة لالتقاء جميع المؤثرات أو المتغيرات المؤثرة في السلوك الاجتماعي السياسي للفرد والجماعة [4].

---

[1] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, Op. Cit., P.102.

[2] علي الدين هلال،" نحو معايير محددة الاتجاه"، في: د سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 1989، ص ص337-338.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., pp.69-70.

[4] Henk Dekker, Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, et al, Democracy,

توصلت دراستنا إلى أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي. فهي تقوم بتنشئة الفرد جسميا ونفسيا وعقليا وعاطفيا وقيميا وثقافيا وسلوكيا. مما يساعد الفرد في التكيف الحياتي والبيئي والاجتماعي السياسي. وتعمل التنشئة نتيجة لذلك على المحافظة في استمرار الوضع الراهن والتكيف مع الأوضاع المستجدة، كما يمكنها إدخال بعض التغيرات على بعض من هذا الواقع الاجتماعي السياسي، بما قد يساعد في تكيف واستمرار وبقاء النظام الاجتماعي والسياسي أطول مدة ممكنة؛ ولكن قد يحدث أحيانا أن تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية بتغير شامل للقيم الموجودة، وهي عملية صعبة أن لم تكن مستحيلة من أجل تنشئة الفرد على قيم مختلفة تماما عن القيم التي درج عليها المجتمع السياسي.

وتوصلت دراستنا إلى قيام هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية، مثل هيئة الأسرة، وهيئة القبيلة، وهيئة النظراء، وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية، مثل هيئة الديوانية، والهيئة الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئة المدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيرية، وهيئة النظام السياسي، بمهمة التنشئة الاجتماعية السياسية. إذ يتم بواسطتها نقل القيم والممارسات والثقافة من جيل إلى جيل أو القيام بتغير جزئي أو كلي لها.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى أنه في الوقت الذي تقوم هذه الهيئات الأساسية والثانوية بوظائفها فأنها تتأثر في عوامل عدة. فقد خلصت دراستنا إلى أن هناك بعض المتغيرات الذاتية، كالإثنية، والعرق، والسن، والجنس، وحجم الأسرة، والشخصية، والأحداث التاريخية، والتجارب الشخصية، والمتغيرات البيئية، كالوضع الاقتصادي، والوسط الجغرافي الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية، تؤثر في هيئات وعملية التنشئة الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى تأثر عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية والثانوية بالقيم الاجتماعية، كقيم تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالأخر والإيثار والمساندة الاجتماعية، وقيم المساواة والتسامح والثقة الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية، فضلا عن تأثرها بالممارسات الاجتماعية، والثقافة العامة.

وبهذا فأن دراستنا قد أجابت على كل أسئلة الدراسة، والتحقق من فرضية/فرضيات الدراسة، فقد توصلت دراستنا إلى تحديد ماهية التنشئة الاجتماعية السياسية، والتوجهات والسلوكيات السياسية، وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية والثانوية

Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, op.cit. p. 401.

وتعريفاتها، وما هي العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية-وتعريفاتها، وما هي علاقة التنشئة الاجتماعية السياسية ببعض هذه المتغيرات، وتحديد فترة وطريقة اكتساب الأفراد والجماعات باكتساب التوجهات والسلوكيات السياسية، وكيفية تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية في اكتساب القيم والممارسات والتجارب الاجتماعية السياسية و"الثقافة العامة السياسية"، ومعرفة أصل الاختلافات في التوجهات والسلوكيات السياسية، و تأثيرات التنشئة الاجتماعية السياسية في التوجهات والسلوكيات السياسية، وكيفية اكتساب الناس الأفراد المعرفة حول نظامهم السياسي.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى أسباب أو أصول الاختلاف في التوجهات والسلوكيات السياسية. ومعرفة أسباب تمتع بعض المجتمعات بالاستقرار الاجتماعي والسياسي اكثر من غيرها، وأسباب لجوء مجموعة كبيرة من الأفراد والجماعات والدول التي تعلمت أدبيات الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية وقامت بتدريسها أو الدعاية حولها، ولكن لا يمكنها من تطبيقها في تعاملها اليومي مع بعضها ومع الآخرين، وذلك على العكس مما يقوم به الأستاذ في الاختصاصات العلمية الصرفة باختبار ما درسه لطلابه في الصف داخل المختبر لإثبات ما قام بتدريسه، وأن دراسة العلوم السياسية لوحدها لا تعيننا في تفسير السلوك السياسي بما فيه سلوك طلابها وأساتذتها بدون الاستعانة بالدراسات النفسية والاجتماعية أيضا على ذلك.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى معرفة المحددات الأساسية للتوجهات والسلوكيات السياسية، أو/و الأبعاد السياسية لأنماط التنشئة الاجتماعية السياسية. كما أن دراستنا أثبتت أن جذور السلوك السياسي ذات أصل نفسي واجتماعي قبل أن يكون ذات أصل سياسي؛ وان الأخير ما هو إلا نتيجة التنشئة الاجتماعية. وأن السلوك تدريب وممارسة منذ الطفولة أي تنشئة اجتماعية وليس يأتي بالضرورة من التعلم فقط في المدارس والكليات من قبل طلاب العلوم السياسية وغيرهم كما في دراسة مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها أو من خلال تدريس الأخيرة من قبل أساتذة العلوم السياسية وغيرهم، وان التوجهات والسلوكيات السياسية تأتي من التنشئة الاجتماعية السياسية التي يتعرض لها الفرد، وأن التنشئة الاجتماعية تؤشر التقاء الفرد بالسياسية؛ انها تربط النظام السياسي والمتغيرات الفردية العامة بالتوجهات والسلوكيات الفردية. التوجهات والسلوكيات السياسية هي نتيجة (مقصودة وغير مقصودة) للتنشئة الاجتماعية السياسية. عليه فأن الاختلافات في التوجهات والسلوكيات السياسية قد يمكن تفسيرها إذا ما نظرنا إلى الاختلافات في أنماط، وممارسات، وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية

أ- الكتب العربية

1- د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1984.

2- _____، المدخل إلى علم الاجتماع الحديث، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1975- 1976.

3- د. أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، الكويت، وكالة المطبوعات، ط 3، 1982.

4- د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي: مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1985.

5- _____، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1983.

6- أحمد ذيبان الربيعي، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، (بلا ناشر)، ط1، 1993.

7- أحمد الربابعة، الشخصية الأردنية: سماتها وخصائصها، الأردن، (بلا ناشر)، 1999.

8- د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة: دراسات نظرية وميدانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983.

9- _____، قضايا علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

10- _____، المجتمع والسياسة: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983.

11- أميل فهمي حنا شنوده، التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كليات التربية: دارسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978.

12-باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

13-باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع- الدوافع- الحلول، بيروت، توزيع دار الكنوز الأدبية، ط1، 1999.

14-بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997.

15-د. الدسوقي عبده إبراهيم، التلفزيون والتنمية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2004.

16-د. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

17- د. جهاد تقي الحسني، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، 1993.

18- د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، جامعة بغداد، 1986.

19-_____، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1988.

20-_____، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1986.

21-د. حسن عبد الله العايد، أثر العولمة في الثقافة العربية، الأردن، دار النهضة العربية، 2004.

22-د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5، 1996.

23-د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

24-رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة حالة، دار الجنان، الأردن، 2005.

25-_____، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك السياسي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

26-_____، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (254)، الحولية (27)، جامعة الكويت، الكويت، 2006.

27-د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط2، 1989.

28-د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف، القاهرة، 1983.

29-د سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 198.

30-د. سعد جمعة إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

31-د. سعيد التل، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان، دار اللواء للصحافة والنشر، 1987.

32-د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

33-سمير الخليل، توماس بالدوني، بيتر ب. نيكولسون، كارل بوبر، الفريد آيير، التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريسي، لبنان، دار الساقي، 1992.

34-د. شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، العدد (1)، 1973.

35-د. صادق الأسود، الرأي العام والأعلام، بغداد، مطبعة التوجيه المعنوي، 1990.

36-_____، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.

37-د. صلاح الدين منسي محمد، المشاركة السياسية للفلاحين، مصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر، 1985.

38-ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مصر، مؤسسة الخليج العربي، 1984.

39-د. عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

40-د. عباس مكي، و د. زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، 1978.

41-عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.

42-د.عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، 2001.

43-د. عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، الكويت، دار سعاد الصباح، ط1، 1992.

44-د. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.

45-د. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985.

46-عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

47-د. عزمي بشارة، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، رام الله: المؤسسة الفلسطينية، لدراسة الديمقراطية، 2002.

48-د. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978.

49-_____، قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية: المستعلي والمستكبر في التراث والتحليل النفسي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1982.

50-د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم؟ وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب؟، قم، إيران، المكتبة الحيدرية، ط2، 1998.

51-_____، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، لندن، منشورات دار ليلى، ط2، 2001.

52-_____، مهزلة العقل البشري، شريعة- قم، انتشارات الشريف الرضي، ط2، 1379م.

53-_____، وعّاظ السلاطين، لندن، دار كوفان، ط2، 1995.

54-د. عمر أحمد همشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

55-د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993.

56-د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1988.

57-د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

58-د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980.

59-د. فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، 1981.

60-د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980.

obeikandl.com

61-_____، الفلاح المصري ومبدأ المساواة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

62-د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

63-_____ (إعداد وتقديم)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر المجلد الرابع، 1985.

64-د. مازن أحمد صدقي العقيلي، "التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، النهضة، العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005.

65-د. محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

66-د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

67- محمد بن شحات الخطيب، القدوة وأثرها في التنشئة الاجتماعية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في دول الخليج العربي، الرياض، مكتبة التربية العربي لدول الخليج العربي، 1997.

68-د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991.

69-د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، شركة كاظمة، ط2، 1984.

70-د. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 1994.

71-د. محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

72-د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الجزء الثالث، 1989.

73-_____، أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث: الأسس النظرية والمنهجية، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

74-د. محمد عماد الدين إسماعيل و د. رشدي قام منصور و د. نجيب اسكندر إبراهيم، كيف نربي أطفالنا: التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية؟، مصر، دار النهضة العربية، ط2، 1974.

75-د. محمد فايز عبد اسعيد، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981.

76-محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، بير زيت، جامعة بير زيت، 2003.

77-مجموعة باحثين، دراسات في علم الاجتماع: الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

78-د. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

79-د. نبيل صالح، الثقافة السياسية، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997.

80- د. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1985.

81-_____، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطريكي، في: الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريكي، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني، 1984- 1985.

82-هناء محمد المطلق، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1981.

ب: الكتب الأجنبية المترجمة إلى العربية

1- البان ج. جيري، المذاهب الكبرى في التاريخ: من كونفوشيوس إلى توينبي، ترجمة ذوقان قرقوط، بيروت، دار القلم، ط1، 1972.

2- جان لاكروا، علم الاجتماع لدى اوغست كونت، ترجمة منى النجار الرافعي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1977.

3- ريجارد داوسن، وكينث بروبت، وكارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم، ود. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1990.

4- هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1963.

ج: القواميس

1- د. إبراهيم مدكور (محرر)، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

2- احمد خورشيد النوره جي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1990.

3- جيفري روبرتس، واليستر أيدوردز، القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، ط1، بيروت، مكتبة لبنان 1999.

4- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة د. إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1981.

5- د. مجدي وهبة، ووجدي رزق غالي، مُعجم العبارات السياسية الحديثة، بيروت، مكتبة لبنان، 1978.

6- المنجد، في اللغة والإعلام: في اللغة، بيروت، دار المشرق، ط22، 1975.

د: الأطاريح والرسائل الجامعية:

أطاريح الدكتوراه

1- سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989.

2- حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

3- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

4- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، 1990.

5- عبد العزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للمدة من 1979- 2003، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

6- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 1996.

obeikandl.com

7- عليه علي عبد المعطي محمد، مفهوم الذات عند طالبات المدرسة الثانوية وعلاقته ببعض سمات الشخصية وبالتحصيل الدراسي، أطروحة دكتوراه في التربية مقدمة إلى الجامعة الأردنية، علم النفس التعليمي، 1991.

8- طه محمد طه بركات، دور الإعلام الإذاعي: إذاعة وتلفزيون في التنشئة الاجتماعية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 1990- 1991.

9- محمد خير علي مامسر، دراسة تحليلية لسمات شخصية شباب الجامعات العربية المطبقة لنظام الساعات المعتمدة، أطروحة دكتوراه في التربية مقدمة إلى جامعة طنطا، مصر، 1980.

10- محمد عبد الحميد زيدان، بعض سمات الشخصية للطلبة في الجامعات الأردنية وعلاقتها برعاية الوالدين، أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية التربية، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1983.

11- محمود حسن إسماعيل، نشرات الإخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل، مقدمة إلى جامعة عين شمس، 1991.

12- د. مهى عبد اللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

13- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2002.

رسائل الماجستير

1- أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

2- الهام خوري، دور المقاومة الفلسطينية في التنشئة السياسية: دراسة ميدانية للناشئة الفلسطينيين في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة دمشق، 1990.

3- أمل سالم حسن العوادة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1998.

4- أمل محمد معطي، التنشئة والتحولات الاجتماعية: أنموذج ميداني من منظمة الطلائع في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، شعبة علم الاجتماع، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1987- 1988.

5- جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي: دراسة سياسية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

6- جمال نايف الأشقر، درجة تمثل طلبة الصف الثالث الثانوي الأكاديمي في المدارس الحكومية في محافظة عمان العاصمة لمجموعة من القيم الاجتماعية في المناهج بكلية التربية في الجامعة الأردنية، 1986.

7- راتب قاسم محمد عاشور، القيم الاجتماعية في كتب القراءة لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن، رسالة ماجستير في التربية، قسم التربية، جامعة اليرموك، 1990.

8- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية وأثرها في السلوك السياسي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

9- زين شفيق محمد الحايك، بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي: دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طلبة المرحلة الثانوية في عمان الكبرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1993.

10- سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر 1994- 1995.

11- سعيد عيادي، التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولجية في التفكير السياسي لطلاب الأقسام الثانوية النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990- 1991.

12- سلوى محمد هادي علي، أساليب التنشئة الاجتماعية في التربية كما يدركها الأبناء في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مقدمة إلى جامعة القديس يوسف، بيروت، 1996.

13- صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، جامعة اليرموك، 1989.

14- عاهد مسلم أبو ذويب المشاقبه، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، (بلا ناشر)، عمان، الأردن، ط1، 2002.

15- عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

16- عبد الرحمن محمود أبو شريعة، القيم الاجتماعية في كتب اللغة العربية للصفين الخامس والسادس الأساسيين في الأردن: دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير في الأشراف التربوي، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1993.

17- عبد القادر يونس ملحم، أثر الخبرة الجامعية في مستوى الثقة البينشخصية عند طلبة الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1985.

18- عصام صالح حسن، دراسة في النظام السياسي البحريني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

19- عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995.

20- علي عبد الحسين الجابك، الأثر السياسي للعامل القبلي في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001.

21- عنان جميل فريد حمدان، إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر في لواء طولكرم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

22- عيسى رمضان شريف عيسى، الفروق في التنشئة الاجتماعية بين الطلبة المواطنين والطلبة الوافدين في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مقدمة إلى جامعة القديس يوسف، بيروت، 1996.

23- غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

24- فايز محمد مصطفى الحديدي، مظاهر الاغتراب وعوامله لدى طلبة الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في التربية (أصول التربية)، جامعة عين شمس، 1990.

25- كامل عايد سليم عبدوني، أنماط التنشئة الوالدية لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية عمان الكبرى الأولى، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1995.

26- محمد عدنان محمود الخفاجي، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2001.

27- موفق سليم صبح بشارة، علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بأنماط التنشئة الأسرية، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994.

28- مولود زايد الطبيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998.

29- مي عبد الله عوض الخطيب، الوضع التعليمي والصحي والترفيهي وأنماط التنشئة الاجتماعية في الريف الأردني: دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

30- نبال فوزي الشلبي، أثر نمط التنشئة الأسرية في مفهوم الذات لدى طلبة جامعة اليرموك، رسالة ماجستير في التربية: توجيه وإرشاد نفسي، جامعة اليرموك، 1993.

31- هادي مشعان ربيع الدليمي، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

32- هاني حتمل محمد عبيدات، مدى مساهمة معلمي الدراسات الاجتماعية في ترسيخ القيم الاجتماعية لدى طلبة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين والطلبة، رسالة ماجستير في التربية، جامعة اليرموك، 1997.

33- هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

34- هيفاء أحمد محمد يونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.

35- يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997- 1998.

هـ : الدوريات

1- ايليا حريق، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، العدد (251)، كانون الثاني (يناير)، 2002.

2- _____، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987.

3- السيد عمر، "التنشئة السياسية في منظور مدرسة المنار (مقاربة أولية)"، مجلة النهضة، العدد (18)، كانون الثاني (يناير)، 2004.

obeikandi.com

4- باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2000.

5- توماس فريدمان، "حدث من واشنطن: اقرأوا هذه الوقائع وافتوني..!"، صحيفة الراي، العدد (12815)، 2005/9/22.

6- ثريا التركي، وهدى رزيق، "تغير القيم في العائلة"، المستقبل العربي، العدد (200)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1995.

7- عاهد مسلم أبو ذويب المشاقبه، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، (بلا ناشر)، عمان، الأردن، ط1، 2002.

8- حسين عبد الله نشوان، "مظاهر الاضطراب النفسي والبدني لدى الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال، بلسم، العدد (277)، تموز 1998.

9- د. خالد أحمد العامودي، "التلفزيون والأطفال: إيجابيات الاستخدام وسلبياته في المجتمع السعودي"، رسالة الخليج العربي، العدد (56)، 1995.

10-رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994.

11-د. سعود محمد العتيبي، نمط التنشئة السياسية داخل الأسرة السعودية: دراسة ميدانية لطلاب وطالبات السنة الأولى بجامعة الملك عبد العزيز، التعاون، المجلد (12)، العدد (46)، أيلول (سبتمبر)، 1997.

12-سماء سليمان، "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية: الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل"، شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2007.

13-سعيدة الرحموني، "المرأة والمشاركة السياسية في تونس"، المستقبل العربي، العدد (259)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999.

14-د. سمير عبد الوهاب، "النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق في مصر"، النهضة، العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005.

15-د. سميرة بنت محمد موسى، "دور الأسرة العمانية في ثقافة الطفل"، التربية، العدد (117)، حزيران (يونيو)، 1996.

16-د. سيد أبو ضيف أحمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر، العدد (3)، يناير- مارس (كانون الثاني- آذار)، 2002.

17-صلاح سالم، "إدارة الاختلاف في الثقافة السياسية العربية"، شؤون عربية، يونيو (حزيران)، 2001.

18-طلعت إبراهيم لطفي، "التنشئة الاجتماعية الأسرية والتحصيل الدراسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (17)، العدد (1)، نيسان (ابريل)، 2001.

19-د.عامر حسن فياض، "الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي"، آفاق عربية، آذار (مارس)، 1992.

20-د. علي الطراح، التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000.

21-د. عزة كرم، "تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية: التحديات والخيارات، البرلمان العربي"، العدد (76)، تموز (يوليو)، 2000.

22-د. على الوردي، "انا وحدي ولكن محاط بالناس: حوار مع الدكتور علي الوردي، آفاق عربية، العدد (17)، تموز (يوليو)، 1992، ص 80.

23-د. العياشي عنصر، "النخبة النقابية المحلية: تكوينها وتمثلاتها"، دراسات مستقبلية، العدد (5)، يوليو (تموز)، 2000، ص 112.

24-د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987.

25-د. قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، السياسة الدولية، العدد (159)، يناير (كانون الثاني)، 2005.

26-قيس النوري، آفاق الشخصية المنوالية، آفاق عربية، العدد (17)، تموز (يوليو) 1992.

27-د. كمال المنوفي، "التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (244)، 1979.

28-_____، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985.

29-_____، "منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (47)، كانون الثاني (يناير)، 1983.

30-لواء دكتور و جمال مظلوم، "التطور السياسي في البحرين"، الدفاع، العدد (185)، ديسمبر (كانون الثاني)، 2001.

31-د. مازن أحمد صدقي العقيلي، التنمية السياسية في الأردن: "دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية"، النهضة، المجلد (5) العدد (1)، كانون الثاني/يناير 2005.

32-محمد بن عبد الله الدويش، "هل لمناهجنا صلة بالتطرف والإرهاب؟"، البيان، العدد (173)، مارس/ابريل (آذار/نيسان)، 2002.

obeikandl.com

33-محمد بن هاني، "التنشئة السياسية ودورها في المجتمع"، رسالة مجلس الأمة، المجلد التاسع، العدد (38)، كانون الثاني (يناير)، 2001.

34-محمود معياري، "السلطة الفلسطينية... إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد (257)، تموز (يوليو)، 2000.

35-د. معتز سيد عبد الله، "الإيثار والثقة والمساندة الاجتماعية كعوامل أساسية في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة"، مجلة علم النفس، العدد (57)، يناير- فبراير- مارس، 2001.

36-د. مصطفى العدوان، "الدين والديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية"، آفاق إستراتيجية (2)، نيسان، 2001.

37-د. مهى عبد اللطيف، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998.

38-المنصف وناس، "التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية"، الإذاعات العربية العدد (1)، 2000.

39-د. نادية حسن سالم، "التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد51، آيار، 1983.

40-نايف النوايسة، "مصادر ثقافة الطفل العربي"، أفكار، العدد (155)، 2001.

و: لقاءات شخصية

1- لقاء مع البرفسور هانك دكر من جامعة لايدن الهولندية، 2007.

ز- إذاعات وتلفاز ومحطات فضائية:

1- الحرة.

2- الجزيرة. 11:28 مساء، عنوانين فرعية، 2006/6/3.

3- العربية.

4- إذاعة أم القرى.

5- التلفزيون العراقي الرسمي، 1991.

ز- الدراسات الميدانية.

1- رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية، عمان، الأردن، 2000.

2- _____، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية. عمان، الأردن، 2000.

3- _____، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية. عمان، الأردن، 2000.

ج- ملاحظات ميدانية:

4- رعد حافظ سالم، ملاحظات ميدانية للواقع الأمريكي والأوربي للفترة 2000- 2004، و2008- 2009.

5- _____، مشاهدات ميدانية من واقع الملاحظة في العراق، 1991- 2006.

6- _____، معايشة ميدانية للواقع العراقي، بغداد، كانون الثاني- آذار، 2006 وحتى ساعة كتابة هذا الكتاب.

7- _____، ملاحظة ميدانية للواقع العراقي، 1991- 1999، 2007.

8- _____، تجارب المؤلف في بعض البلدان العربية والأجنبية خلال الأعوام، 1991، 1995- 1997، 1999- 2006.

9- _____، معايشة ميدانية لواقع معاملة النظام السياسي العراقي أثناء حكم صدام حسين للطائفة الشيعية في العراق، 1987- 2003.

10- _____، معاينة ميدانية للواقع العراقي أثناء فترة الانتخابات العامة والتصويت على الدستور، 2004- 2005. كما وزع مكتب الشيخ قاسم الطائي منشورا في هذا الخصوص.

11- _____، معايشة ميدانية للواقع العراقي، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2005.

12- _____، معايشة ميدانية للواقع العراق، 2004- .

13- _____، استطاع الكاتب أن يتوصل إلى هذه المقارنة لواقع المرأة العربية والغربية من خلال العيش في الثقافتين الغربية والعربية. لقد عاش كاتب هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لحوالي أربعة سنوات 2000- 2004. كما خالطت شرائح من المجتمع الغربي في دول عربية وأجنبية عديدة لأكثر من عشر سنوات 1991، 1995- 1997، 1999- 2004، 2005. كما تنقل الباحث في دول عربية عديدة مثل الأردن، السودان، ليبيا، سوريا، لفترة تزيد على أربعة سنوات.

ط- ندوة علمية:

obeikandl.com

1- د. بلقيس محمد جواد، ندوة"ما بعد الانتخابات العراقية، كانون الثاني، 2005، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

محاضرات:

1- د. حسان محمد شفيق العاني، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه (الفصل الأول)، كلية العلوم السياسية، 2004- 2005.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية

A- Books:

1- Anthony M. Orum, Introduction to Political Sociology, New Jersey, Princeton-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1978.

2- Byran G. Massialas (ed.), Political Youth Traditional Schools, Englewoods, Cliffs, N.J.: Lice-Hall, Inc., 972.

3- David C. McClelland, The Achieving Society, New York, D. Van Nostrand Company, Inc., 1961.

4- David Easton & Jack Dennis, Children in the Political System, New York, MC Graw-Hill, Inc., 1969.

5- David R. Evans, Teachers as Agents of National Development: A Case Study of Uganda, New York, Prreger Publishers, Inc., 1971.

6- Dean Jaros, Socialization to Politics, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1973.

7- Edward C. Banfield, The Moral Basis of A Backward Society, United States, Free Press, 4th ed., 1963.

8- Edward C. Dreyer & Walter A. Rosenbaum (eds.), Political Opinion & Behavior: Essays & Studies, Belmont, California, Wadsworth Publishing Company, Inc., 2nd ed., 1970.

9- Eric Rowe, Modern Politics: An Introduction to Behaviour & Institutions, London, Rutledge & Kegan Paul Ltd., 1st ed., 1969.

10- Freed I. Greenstein & Nelson Polsby (eds.), Handbook of Political Science, Vol.2, Reading, Mass., Addison-Westey, 1957.

11- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

12- Henk Dekker, Workshop Excellent University Project, Leiden University, Faculty of Social and Behavioral Sciences, Political science department, Comenius University, Bratislava, 19 January, 2008.

13- Herbert H. Hyman, Political Socialization: A study in the Psychology of Political Behavior, Glencoe, Illinois, The Free Press, 1959.
14- Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, People & Politics: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977.
15- Jeanne N. Knuston (ed.), Handbook of Political Psychology, Sanfrancisco, Washington, Jossey Bass Lit. Publishers, 1st ed., 1973
16- Kenneth P. Langton, Political Socialization, London, Oxford University Press, Inc, 2nd ed., 1972.
17- Leonard Binder et al, Crises & Sequences in Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1971.
18- Lucian W. Pye & Sidney Verba (ed.), Political Culture and Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965.
19- Nobutaka Ike, Japanese Politics, New York, Alfred A. Knopf, Inc., 2nd ed., 1972.
20- Michael Rush & Phillip Althoff, An Introduction to Political Sociology, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1971.
21- Peter I. Rose, Penina M. Glazer & Myron Glazer, Sociology: Understanding Society, New Jersey, Prentice-Hass, Inc., Englewood Cliffs, 1978.
22- Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Political Socialization, Boston, Little Brown & Company, 45h ed., 1969.
23- Richard H. Soloman, Mao's Revolution & The Chinese Political Culture, Berkeley, University of California Press, 1971.
24- Robert E. Dowse & John A. Hughes, Political Sociology, London, John Wiley & Sons Ltd., 1972.
25- Robert Edwards Lane, Political Ideology, New York, The Free Press of Glencoe, 1962.
26- R. Serge Denisoff & Ralph Wahrman, An Introduction to Sociology, New York, MaCmillan Publishing Co., Inc., 1975.
27- Richard A. Watson, Promise & Performance of American Democracy, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1973.
28- Russell F. Farnen, Henk Dekker, Daniel B German, and Rudiger Meyenberg, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, Bibliotheks-und Informationssystem, der Universitat Oldeenburg, 2000.

29- Russell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, and Daniel B. German, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, Great Britain, Macmillan Press Ltd., 1996.
30- Samuel P. Hungton & Joan M. Nelson, No easy Choice: Political Participation in Developing Countries, U. S. A., The President & Fellows of Harvard College, 1976.
31- Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), Political Socialization in the Arab States, Boulder, Colorado, USA, Lynne Rienner Publishers, 1987.
32- V.D. Mendae, Politics of Developing Nations, Prentice Hall, New Jersey, 1969. □
33- Walter A. Rosenbaum, Political Culture, London, Thomas Nelson & Sons Ltd, 1975.
34- William C. Mitchell, The American Polity, New York, The Free Press, 1970.
35- Yasumasa Kuroda and Alice A. Kuroda, Personal Political Involvement of Palestinian Youths, The Middle East Forum, Summer, 1971.

B- Encyclopedias

1- International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.14, David L Sills (ed.), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968.
2- International Encyclopaedia of the Social Sciences, Vol.12, , David L Sills (ed.), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968.

C- Dictionaries

1- G. Duncan Mitchell (ed.), A New Dictionary of Sociology, London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 2nd ed., 1981, PP. 69-70.
2- Geoffrey K. Roberts, A Dictionary of Political Analysis, London, Longman Group Ltd., 1st ed., 1971.

D- Reviews

1- David Easton & Jack Dennis, The Child's Acquisition of Regime Norms: Political Efficacy, The American Political Science Review, LXI, March, 1967.
2- Herbert McClosky, "Consensus & Ideology in American Politics", The American Political Science Review, Vol. LVIII, June, 1964.

3- Herbert McClosky & Harold E. Dahlgren, Primary Group Influence on Party Loyalty, The American Political Science Review, Vol. LIII, December, 1959.
4- Joel D. Aberbach & Jack L. Waker, "Political Trust & Racial Ideology", The American Political Science Review, Vol. LXIV, December, 1970.
5- John H. Fenton & Kenneth N. Vines, Negro Registration in Louisiana, The American Political Science Review, Vol. LI, March, 1957.
6- Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in : International Encyclopaedia of the social sciences, Vol. 12, David L Sills (Editor), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968.
7- M. Kent Jennings & Richard G. Niemi, "Continuity & Change in Political Orientations: A Longitudinal Study of Two Generations," The American Political Science Review, Vol. LXIX, December, 1957.
8- Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology," American Sociological Review, Vol. 21, 1956.
9- Robert D. Putnam, "Political Attitudes & Local Community," The American Political Science Review, Vol. LX, September, 1966.
10- Samuel Folorunso Ogundare, "Human Rights Orientation of Prospective Social Studies Teachers in Nigeria," Social Studies, Vol, 84, Issue 6, Nov/Dec., 1993.
11- Seymour M. Lipset, Some Social Requisties of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, The American Political Science Review, Vol. LIII, March, 1959.

E- Internet:

1- Appendix K: Political Socialization. http:www.Shawneenet.com/political science/vk.htm, p.1, 27/01/1999.

2- مملكة البحرين، الثلاثاء 2005/10/4، ص 1، شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت):

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_43100 00/4310340.stm

3- رئيس وزراء البحرين يشيد بالانتخابات البرلمانية، السبت 11/25/ 2006، ، ص2.

شبكة الاتصالات الدولية

(الانترنيت):

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6182000/6182786.stm

4- دولة الكويت، الاثنين، 2005/10/03، ص1. شبكة الاتصال الدولية (الانترنيت):

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4306000/4306666.stm

obeikandl.com